الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة ٤
الثلاثاء، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل ..... (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة عملا بقرار الجمعية العامة دإط - ٢/١٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ حيث قررت الجمعية

"فض الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة مؤقتا وتفويض رئيس الجمعية العامة سلطة الدعوة لمواصلة جلساتها بناء على طلب الدول الأعضاء". (القرار دإط - ٢/١٠، الفقرة ١٣)

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الوفود الى الوثيقة A/ES-10/8 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة الى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة يطلب فيها بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/ES-10/3/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبلغني الأمين العام في رسالة واردة في الوثيقة A/ES-10/3/Add.1 بأنه منذ إصدار رسالته المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ قامت الجمهورية الدومينيكية وجورجيا والرأس الأخضر وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسيشيل وغينيا وغينيا - بيساو وفانواتو ومدغشقر ونيكاراغوا بدفع المبالغ اللازمة لخفض ما عليها من متأخرات الى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

تقرير الأمين العام (A/ES-10/6 و Corr.1 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مشروع القرار (A/ES-10/L.2)

المتكلم الأول المدرج اسمه في قائمتي لهذا الصباح هو المراقب لفلسطين.

ووفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر والتقدير لقيامكم باستئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة وفقا للفقرة ١٣ من القرار دإط - ٢/١٠ وبناء على طلب المجموعة العربية وتأييد حركة عدم الانحياز لهذا الطلب وكذلك تأييد منظمة المؤتمر الإسلامي واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إن انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وبالرغم من كل الصعوبات، كان وما زال انتصارا للحق والعدالة والإرادة الجماعية للمجموعة الدولية في مواجهة انتهاكات الميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وفي مواجهة غرور القوة وعقلية الاحتلال، وكذلك في مواجهة سوء استخدام حق النقض ومحاولات تحييد مجلس الأمن.

لقد اتحدنا وما زلنا متحدين من أجل السلام، من أجل وقف كافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية في القدس ووقف النشاطات الاستيطانية، من أجل إنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط وإقامة السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة. ونلتقي اليوم في هذه الجلسة المستأنفة لنؤكد جديتنا، لنظهر أن المجتمع الدولي يعني ما يقول، وإنه لا توجد دولة فوق القانون الدولي، وإن تحدي المجتمع الدولي والإرادة الدولية أمر غير مقبول. لنقم اليوم باعتماد توصيات إضافية لاتخاذ الإجراءات الجماعية اللازمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د - ٥) لضمان الالتزام بإرادة المجتمع الدولي.

لقد تلقينا جميعا تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان والذي قدمه وفقا للطلب الوارد في الفقرة ٩ من القرار دإط - ٢/١٠. واسمح لي هنا أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا البالغ للأمين العام على جهوده في مجال إعداد هذا التقرير الذي يمثل وثيقة هامة تقدم صورة واقعية حول تنفيذ قرار الجمعية العامة، وبشكل خاص حول مستعمرة جبل أبو غنيم وكل الإجراءات الاسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة وباقي الأرض الفلسطينية. إنها وثيقة يجب أن تشكل صدمة جديدة للمجتمع الدولي حول حقيقة ما تقوم به إسرائيل، كما يجب أن تشكل سببا إضافيا لقيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات حاسمة في هذا المجال.

لقد رأينا في التقرير أن إسرائيل حاولت فرض معوقات معينة على نطاق البعثة التي كان ينوي الأمين العام إرسالها مما أدى عمليا الى قراره بعدم إرسال تلك البعثة. وقد لا يكون بالجديد على إسرائيل أن ترفض قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والدورات الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، فلديها من الغطرسة والحماية التلقائية ما مكنها من فعل ذلك في الماضي. ولكنها المرة الأولى التي نرى فيها ليس فقط رفضا إسرائيليا غير قانوني لقرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة وإنما أيضا محاولة لفرض الموقف الإسرائيلي على الأمين العام للأمم المتحدة. علينا أن ندين بقوة هذا المستوى الجديد من الصلف الاسرائيلي وعلينا أن نتأكد أنه لن يتكرر في المستقبل.

لقد رأينا في التقرير من الناحية الجوهرية حقيقة ما تقوم به إسرائيل في القدس وفي باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. رأينا أن الحكومة الإسرائيلية ترفض كافة المطالب الواردة في القرار دإط - ٢/١٠. لقد رأينا أنها مستمرة في بناء المستعمرة الجديدة في جبل أبو غنيم بالرغم مما تمثله من خطورة خاصة، ورأينا أنها مستمرة في مصادرة الأراضي وفي توسيع المستعمرات القائمة وبناء الطرق الالتفافية، وأنها ما زالت مستمرة في اتخاذ إجراءات لفرض مزيد من تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس وطابعها وتركيبها الديمغرافي، وأنها تعامل الفلسطينيين المقادسة باعتبارهم "مهاجرين وافدين مقيمين". رأينا أنها ما زالت ترفض انطباق اتفاقية جنيف الرابعة، وأنها تعمل على تمزيق الأرض الفلسطينية وتعيق حرية حركة الأفراد والبضائع، وتتسبب في تدهور الوضع الاقتصادي وظروف المعيشة لشعبنا بشكل حاد. وبالإضافة لذلك فهي مستمرة في العديد من الممارسات التي تنتهك القانون الدولي والتي تتسبب في زيادة التوتر وتسيء لعملية السلام وللحقوق الفلسطينية في الأرض المحتلة. أمام كل ذلك، ما العمل؟ هل يمكن أن نصمت؟ هل يمكن أن نكتفي بتكرار مواقفنا السابقة في ضوء تحدي إسرائيل الصارخ ورفضها لهذه المواقف.

علينا أيضا أن نتذكر المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين. فميثاق الأمم المتحدة يؤكد على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير. كما أن الجمعية العامة هي التي قسمت فلسطين الانتدابية بعد أن ورثتها عن عصبة الأمم، ومجلس الأمن هو الذي أصدر ٢٥ قرارا أكد فيها انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، مؤكدا في بعضها على عدم شرعية المستوطنات وعلى بطلان الإجراءات الإسرائيلية في القدس.

وفي نفس الوقت فإن الأمم المتحدة، وبشكل ما، سمحت لكل ما تقوم به إسرائيل أن يستمر لمدة ٣٠ عاما كاملة. لقد أحيت الأمم المتحدة الذكرى الثلاثين للاحتلال في الشهر المنصرم، ولعلها مناسبة لنتذكر أن عامنا الحالي يصادف ايضا الذكرى الخمسين لتقسيم فلسطين وقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد القرار ١٨١ (د - ٢). خمسون عاما من التشرد، وثلاثون عاما تحت وطأة الاحتلال، وشعبنا، دون شعوب الأرض، ما زال مضطهدا، ومحروما من دولته، وفوق ذلك عرضة للاستعمار الاستيطاني وتهويد مدينته المقدسة.

أما آن الأوان أن تخطو الأمم المتحدة خطوة الى الأمام، خطوة فقط لتنذر المعتدي وتعطي الأمل لشعبنا. نأمل ذلك، وهو ما نريده من الجمعية العامة اليوم.

إن هناك إطارين قانونيين واضحين حول قضية فلسطين. الإطار الأول والأساسي يتمثل في أحكام القانون الدولي ذات الصلة وقرارات الشرعية الدولية خاصة قرارات مجلس الأمن، وجميعها تؤكد عدم قانونية الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ وعدم قانونية المستعمرات الإسرائيلية والإجراءات الإسرائيلية الهادفة الى تغيير الوضع القانوني للقدس وطابعها وتركيبها الديمغرافي. والإطار الثاني، الذي أتى لاحقا، هو الاتفاقات المعقودة بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وهما إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ والاتفاق المؤقت حول الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥. ومن نافلة القول إن هذه الاتفاقات لا تحل محل الإطار الأساسي، وهي لا يمكن ولا يجب أن تلغي أو تقلل من سريان مفعول القانون الدولي والشرعية الدولية.

إن الاتفاقات المعقودة هي مكملة للشرعية الدولية، وأي أمر لم يتم الاتفاق عليه صراحة بين الأطراف بالتراضي سوف يبقى محكوما بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن المستعمرات الاسرائيلية إذن، والإجراءات الإسرائيلية في القدس، المخالفة للقانون الدولي، جميعها غير شرعية ولاغية قانونيا وستبقى كذلك. إن ما قام على أساس غير شرعي سيبقى كذلك، ولا يمكن الاعتراف به أو بنتائجه أبدا، بغض النظر عن مرور الزمن أو تغير الظروف.

وبالإضافة لحكم الإطار الأول فإن استئناف حملة الاستعمار الاستيطاني التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ومحاولتها الاستمرار في تهويد القدس وتغيير وضعها ينتهكان أيضا وبشكل صارخ الاتفاقات المعقودة بين الأطراف نصا وروحا. إنهما يمثلان استئنافا للصراع وإحباطا للتفاوض القادم.

لكل هذا يجب أن تتوقف الأعمال الاسرائيلية غير الشرعية كافة، ويجب أن يتوقف بناء المستعمرة الجديدة في جبل أبو غنيم، ويجب أن يتوقف الاستعمار الاستيطاني بكافة جوانبه، ويجب أن تتوقف محاولات تهويد القدس والاستيلاء عليها. يجب أن تتوقف لأنها تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي والشرعية الدولية، كما تنتهك الاتفاقات المعقودة بين الأطراف. يجب أن تتوقف من أجل إنقاذ عملية السلام، ولأن الأمر الطبيعي هو عدم انتهاك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

إنه لمن المؤسف هنا أن البعض يحاول إعفاء اسرائيل، بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر، من مسؤولياتها وفقا للإطار الأول، أي القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهي محاولة لفرض الأمر الواقع على الجانب الفلسطيني وتركه تحت رحمة ميزان القوى المختل على الأرض. والأسوأ من ذلك هو أن هذا البعض لا يقوم بما يجب القيام به لحماية الإطار الثاني أي الاتفاقات المعقودة. يجب ألا يقال إن الأمر متروك للأطراف عندما تكون هناك اتفاقات ملزمة لها. بل يجب أن يقال إنه يتعين على الأطراف أن تفي بالتزاماتها التعاقدية وفقا للاتفاقات المعقودة وهي اتفاقات شهد عليها راعيا عملية السلام والعديد من الأطراف الهامة الأخرى.

لماذا تقوم الحكومة الاسرائيلية بكل ذلك؟ هل تقوم بكل ذلك لأسباب خارجة عن إرادتها؟ أو بسبب مخاوف معينة؟ أو كرد فعل على أعمال يقوم بها الجانب الفلطسيني كما تدعي هذه الحكومة بكل أسف فإن الإجابة

على كل هذه الأسئلة هي بالنفي. إن هذه الحكومة تقوم بشكل واع ومخطط وبشكل رسمي باستئناف حملة الاستعمار الاستيطاني بهدف الاستيلاء على مزيد من الأرض الفلسطينية والاستيلاء على القدس. وهي تعمل على تغيير أسس عملية السلام وفرض اتفاقات أو أطر مختلفة على الجانب الفلسطيني. ومن أجل هذا فهي تحاول ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط بما في ذلك الخنق الاقتصادي وحملة التشهير المسعورة التي تشنها ضد السلطة الفلسطينية.

لقد اطلع رئيس الوزراء الاسرائيلي عددا من المسؤولين الاسرائيليين على ما يمكن تسميته "خطة نتنياهو" للسلام. وهي خطة تتضمن اقامة القدس الكبرى، واقامة حزام أمني عريض على طول نهر الأردن، ومنطقة فاصلة على طول خط الهدنة وضم كتل المستعمرات لإسرائيل، وبالتالي ترك أقل من نصف الأرض المحتلة - وحتى بدون تواصل جغرافي - للفلسطينيين، وهو ما يضمن عدم إنجاز الحقوق الوطنية الفلسطينية. إن هذه الخطة، بالاضافة الى الخطوط التوجيهية العامة للحكومة، تعكس بالضبط حقيقة ما تقوم به اسرائيل عمليا على الأرض.

إن الحكومة الاسرائيلية تحاول نسف أساس المصالحة التاريخية والاعتراف المتبادل بوجود الطرفين وحقوق الطرفين. وهي تحاول الاحتفاظ بما لها من هذه المصالحة التاريخية مع إنكار ما للطرف الآخر. إنها تحاول الحفاظ على الاعتراف والسلام والأمن لها بينما تنقل الصراع ليصبح على الأراضي المحتلة وبهدف قضم أكبر جزء منها وتأكيد الاستيلاء على القدس. عقلية استعمارية رجعية بغيضة لا علاقة لها بعملية السلام. وهي مرفوضة رفضا مطلقا ولن تكون أبدا. على اسرائيل أن تختار إما أن يكون هناك سلام أو لا يكون. وإما أن يوجد هناك اعتراف متبادل أو لا يوجد.

لقد قدم شعبنا الفلسطيني الكثير من التنازلات على حساب حقوقه التاريخية في وطنه من أجل تحقيق السلام، وقدم أكثر من رؤية لحل الصراع التاريخي كانت تقدمية وديمقراطية الطابع. وفي الفترة الأخيرة ارتضى ما قاله العالم أجمع، بالرغم من الظلم الذي يلحق به - ارتضى حلا يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، حلا يقوم على أساس مبدأ إعادة الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مقابل السلام. إن مساحة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، تبلغ فقط حوالي ٢٢ في المائة من مساحة فلسطين الانتدابية.

وأن يأتي الآن بالرغم من ذلك من الجانب الاسرائيلي من يحاول التنصل من الموافقة الاسرائيلية الرسمية على الحل الذي أجمع عليه العالم ليرفض مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، أو ليقترح التوصل الى حل وسط بين الجانبين حول الأرض المحتلة، فإن هذا موقف وقح مهين لمشاعرنا الوطنية ولإرادة العالم أجمع. وهو أيضا نسف لعملية السلام. إن الحل الوسط، كما أجمع العالم، هو حول فلسطين الانتدابية، وإن كان بشكل ظالم لنا، لكنه أبدا ليس حول الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والتي يجب أن تستعاد بالكامل.

لقد أجمع العالم على رفض الممارسات الاسرائيلية في مجال الاستيطان والقدس، وأجمع على أسس السلام وضرورة تنفيذ الاتفاقات المعقودة. وتم التعبير عن ذلك مؤخرا من قبل كل من جامعة الدول العربية في القاهرة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في إسلام أباد والرباط، وحركة عدم الانحياز في كارتاهينا ونيودلهي، ومنظمة الوحدة الأفريقية في هراري، والاتحاد الأوروبي في امستردام، ومجموعة الدول الصناعية في دنفر، ناهيك عن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. اسرائيل فقط ترفض كل ما سبق. اسرائيل فقط تعتبر بيان دنفر أحادي الجانب، وتهاجم تقرير الأمين العام. إن الوقت يقترب عندما ستضطر اسرائيل أن تقرر ما إذا كانت جزءا من الأسرة الدولية أو أنها خارج هذه الأسرة.

وفي مواجهة السياسات الرسمية الاسرائيلية المقوضة لعملية السلام، وفي مواجهة حملة الاستعمار الاستيطاني الشرسة ومحاولات تهويد القدس، وفي مواجهة التدمير المنظم لاقتصادنا وتزايد المعاناة اليومية، يصمد شعبنا مدافعا عن أرضه وحقوقه. ولن تستطيع قوة في الأرض، معادية أو صديقة، أن تقنعه بغير ذلك. يصمد شعبنا ويستمر في التعبير الجماعي عن رفضه للاحتلال والقمع بالرغم من التضحيات التي يقدمها في هذا المجال.

إن تصعيد القمع الاسرائيلي في مواجهة الرفض الشعبي، خاصة في الخليل وفي مواصي خان يونس، والسماح لعصابات المستوطنين بمزيد من العربدة وتحدي شعبنا والذي وصل لدرجة إهانة رسولنا الكريم، لن يقود إلا الى المزيد من التوتر وتدهور الوضع. كما أن قيام اسرائيل باستخدام آلتها العسكرية كاملة وتهديداتها غير

المسؤولة، بما في ذلك التهديد بإعادة احتلال المناطق التي انسحب منها جيش الاحتلال، لن يقود إلا الى كارثة حقيقية. إن الاتهامات الاسرائيلية بأن رفض شعبنا لسياسات الاحتلال هو أمر مزور وأن التعبيرات الجماهيرية عن هذا الرفض هو أمر موجه، إنما لتعكس تفكيرا ومنطقا عنصريا يجرد الشعب من إنسانيته ورد فعله الطبيعي ضد السياسات الاسرائيلية.

إن تحقيق الأمن والاستقرار يعتمد على التقدم في تحقيق السلام وتوفير ظروف معيشية طبيعية. كما أن الاحتلال وعقليته وسياساته نقيض للأمن والاستقرار ولا يمكن أن يقود اليهما. بالاضافة لذلك فإن على اسرائيل أن تفهم أن المساواة والتكافؤ بين الشعوب هما مفتاح التعايش. ويقتضي هذا أن تقبل اسرائيل وأن تفهم أن تحقيق أمنها مرتبط بتحقيق الأمن الفلسطيني والأمن العربي بشكل عام.

إن الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية ما زالا متمسكان بخيارهما الاستراتيجي بالانخراط في عملية السلام والالتزام بالاتفاقات المعقودة. ونحن ما زلنا لم نفقد الأمل كليا في إمكانية حدوث التغيير النوعي اللازم في الموقف الاسرائيلي من أجل إعادة عملية السلام الى مسارها الصحيح. ونحن نأمل أن يقوم راعيا عملية السلام والأطراف المعنية والفاعلة الأخرى، والمجتمع الدولي بأسره، بجهود اضافية من أجل تحقيق ذلك.

وفي كل الأحوال فإن لدينا إيمانا عميقا لا يتزعزع بأن شعبنا سوف يتمكن من استعادة كافة حقوقه غير القابلة للتصرف، وسيتمكن من بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وسيتمكن بالتالي من الإسهام بشكل أساسي في بناء السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط. من أجل ذلك، ومن أجل الحفاظ على حقوقنا، سوف نستمر في العمل في الأمم المتحدة، في العودة الى الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وفي العودة الى مجلس الأمن. وكلنا أمل أن تمكن الأمم المتحدة من تطبيق مقياس واحد، وأن تمكن بالفعل من تحمل مسؤولياتها.

السيد غولد (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ٩ أيلول/سبتمبر وقبل أربعة أيام من التوقيع التاريخي لإعلان المبادئ من قبل اسرائيل والفلسطينيين بعث الرئيس ياسر عرفات برسالة الى رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين. وفي تلك الرسالة تحدث السيد عرفات عن حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط، تعهدت فيها منظمة التحرير الفلسطينية بنبذ استخدام العنف وحسم جميع المسائل المعلقة عن طريق المفاوضات.

وتعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة لبحث خطط اسرائيل للبناء في القدس. إلا أن القضية الحقيقية التي تهدد عملية السلام اليوم ليست مشروع إسكان حضري لا ينتهك، كما اعترف المراقب الفلسطيني للتو، أيا من أحكام الاتفاقات المعقودة بين الاسرائيليين والفلسطينيين. فالقضية الحقيقية هي تداعي أساس هذه الاتفاقات نفسه، ألا وهو المبدأ القائل بأن العنف لن يستخدم أداة لتحقيق الأهداف السياسية.

وهذا المبدأ الأساسي ليس غريبا على عملية السلام في الشرق الأوسط. فعندما قام الرئيس المصري الراحل أنور السادات برحلته التاريخية الى القدس في عام ١٩٧٧، أعلن أمام شعب اسرائيل بأنه "لا حرب بعد اليوم". وعندما وصل المفاوضون الاسرائيليون والمصريون الى طريق مسدود في الأشهر التي تلت، لم تلجأ مصر الى التهديد بالعنف. ولم تحشد مدرعاتها في سيناء لإضعاف موقفنا التفاوضي. والتزم الأردن بمدونة قواعد سلوك مماثلة في الأشهر التي أدت الى المعاهدة الأردنية الاسرائيلية عام ١٩٩٤.

وفي السنوات الثلاث التي أعقبت توقيع إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣ حتى السنة الماضية، شهد شعب اسرائيل تصاعد في الارهاب لم يسبق له مثيل، صدر الكثير منه من مناطق واقعة تحت سيطرة شريكنا في المفاوضات. ومات من الاسرائيليين من جراء هذه الهجمات في هذه السنوات الثلاث عدد يماثل عدد من قتلوا في العقد السابق. إلا أن شعب اسرائيل - بل جميع أفراد شعب اسرائيل - رغم التفجيرات الانتحارية المتكررة التي ضربت قلب مدنهم، مصممون على إنجاح عملية السلام. وقد رفضوا أن يدعوا الارهاب يدفعهم الى التشكيك واليأس.

وبدلا من وقف عملية السلام، مضت حكومة اسرائيل قدما هذه السنة في بروتوكول الخليل و "مذكرة للملف" (Note for the record) التي تعهد بموجبها الجانبان بتنفيذ التزاماتهما المتبادلة. وعلاوة على ذلك، فإن "مذكرة للملف" جعلت مبدأ التبادلية جزءا لا يتجزأ من عملية أوسلو.

ومنذ شهر كانون الثاني/يناير من هذه السنة، اتخذت اسرائيل خطوات صعبة وملموسة نحو إرساء السلام. ووفقا لما تعهدت به، أكملت إعادة الوزع في الخليل، وأطلقت سراح إرهابيين مدانين، وحولت مبالغ ضخمة من المال الى السلطة الفلسطينية، كما أنها اقترحت مزيدا من إعادة الوزع الذي كان من شأنه مضاعفة مساحة المنطقة الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة ثلاث مرات لو نفذه الجانب الفلسطيني. وكانت اسرائيل مستعدة ولديها الرغبة لاستئناف المفاوضات بشأن جميع القضايا المعلقة وللبدء من جديد في مفاوضات الوضع النهائي. وباختصار نفذت اسرائيل ما عليها من الاتفاق.

لكن ماذا عن التزامات الجانب الفلسطيني الموازية التي تعهد بها الرئيس عرفات في ١٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام؟ وهل اكتملت عملية مراجعة الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي يدعو الى تدمير اسرائيل عن طريق الكفاح المسلح؟ كلا. هل عزز التعاون الأمني بين أجهزة الأمن الاسرائيلية والفلسطينية؟ كلا، بل أوقف مرات عديدة. هل انتهى التحريض على العنف؟ كلا، فنحن نراه اليوم في شوارع الخليل. هل حدث قمع منتظم وفعال للمنظمات الارهابية؟ كلا، فقد أطلق سراح إرهابيين من منظمتي حماس والجهاد، مثل ابراهيم مكادنة ومحمد الهندي، خلال الشهور الأخيرة.

هل كانت هناك حالة واحدة نقل فيها الجانب الفلسطيني متهمين بالارهاب وفقا للتعهد الذي وقعه؟ كلا. هل قام الجانب الفلسطيني بمصادرة الأسلحة غير القانونية في المناطق الواقعة تحت الولاية الفلسطينية؟ هل خفض حجم الشرطة الفلسطينية الى مستواه المتفق عليه بموجب الاتفاق المؤقت؟ كلا. هل توقف النشاط الحكومي الفلسطيني في القدس، كما نصت على ذلك "مذكرة للملف"؟ كلا.

باختصار، نفذت اسرائيل جميع التزاماتها بينما لم تنفذ منظمة التحرير الفلسطينية أيا من التزاماتها لما بعد الخليل. وهذه هي الحقيقة التي تتخذ شكل المفارقة والتي تواجهنا ونحن ندخل هذه الدورة الاستثنائية الطارئة اليوم.

إن قلق اسرائيل إزاء دورة اليوم لا يعود فقط الى كون هذه الدورة تمثل انتهاكا آخر للاتفاقات بيننا وبين الجانب الفلسطيني. فالقضية أعمق كثيرا من ذلك. وهي أن هذه الدورة تمثل نهجا يهدد بإرجاع عقارب الساعة عقودا الى الخلف، ويقوض الجهود الشاقة التي بذلها المجتمع الدولي في ثلاثة مجالات هي: عمل الأمم المتحدة

نفسها، وعمل المنظمات الإنسانية، وعمل المشاركين في عملية السلام.

وفيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة، فإن التقرير المقدم عملا بالقرار دإط - ٢/١٠ قد بدد أية أوهام ربما كانت لدى المرء حول الدور الذي قد تضطلع به الأمم المتحدة في الشرق الأوسط. وإن محتوى التقرير ولهجته، وتفسيره لمهامها، كانت معادية ومتحيزة. وقد تجاهل التقرير تجاهلا كاملا الفقرة ١٢ من القرار ومسألة الارهاب. وأضفى طابع الشرعية على استخدام التحريض والعنف كرد على الخلافات السياسية. وبالرغم من عرض اسرائيل بتقديم كافة المعلومات ذات الصلة للذين أعدوا التقرير، لم يقدم أي من المزاعم الخطيرة والخلافية الواردة في التقرير لاسرائيل للتحقق منه أو التعليق عليه. وكان التقرير خيبة أمل لأي شخص كان يأمل بمساهمة مثمرة من جانب الأمم المتحدة ومحرجا للذين شاركوا في إعداده.

ولا يلحق التقرير الضرر فقط بسمعة الأمم المتحدة بل أيضا بالأعمال الهامة التي اضطلعت بها وكالاتها. ويخبرنا التقرير بأنه استند الى مصادر "في الميدان". ولقد علمت اسرائيل أن هذه المصادر ليست سوى وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. ومن الواضح أن هذا يقع خارج نطاق ولايتها. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدعم هذه الوكالات كيما تساعد اللاجئين وتنسق مشروعات المعونة. وإن استعمال هذه المساعدة والتمويل لأغراض سياسية يثير أوجه قلق خطيرة. كما أنه يهدد بالإضرار بالتعاون بين الدول المضيفة ووكالات الأمم المتحدة وهو تعاون ضروري من أجل فعالية عملها. وكما لو أن هذا لم يكن كافيا، إذ توجه نداءات الى أجهزة الأمم المتحدة الأخرى لكي تكون حاضرة في المناقشات والقرارات بشأن هذه المسألة مما يهدد بتقويض عمل الأمم المتحدة. ولا يمكن للمرء إلا أن يرتعد من فكرة أن العقم المعدي لدورات من هذا القبيل سينتشر في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة، ويلوث هيئاتها الفنية ويشل عملها الهام.

ومشروع القرار الذي يُعرض على هذه الدورة، والذي لم يكتف بتقويض عمل الأمم المتحدة ووكالاتها، يهدد بتقويض الجهود الإنسانية الدولية. وإن التقرير، بسعيه بوجه خاص الى تسييس اتفاقية جنيف الرابعة، يشكل خليطا خطرا يجمع بين المجالين السياسي والإنساني مما يسمم الجهود الإنسانية الحقيقية، ليس في منطقتنا فقط بل في أجزاء العالم الأخرى.

وإن المنجزات الهامة في مجال الحماية الإنسانية في جميع أجزاء العالم قد استندت الى حياد القانون الإنساني والأجهزة التي تقوم برصد تنفيذه. وإن تسييس صكوك القانون الإنساني لن يؤدي إلا الى تقويض فعاليتها.

وفي هذا السياق، لا يمكن للمراقب المحايد ألا أن يشعر بالدهشة إزاء الاتهامات التي وجهت الى اسرائيل فيما يتعلق باتفاقية جنيف الرابعة. ولقد أوضحت اسرائيل مرارا في هذه الهيئة الأسباب القانونية التي تدعو الى عدم انطباق الاتفاقية على الأراضي. وأوضحت اسرائيل أيضا أنه بغية ضمان عدم معاناة السكان من جراء هذه المسائل القانونية، أخذت على عاتقها العمل وفقا للأحكام الإنسانية في الاتفاقية وتقوم بذلك على الصعيد العملي. وهذه في الواقع المرة الأولى والوحيدة التي نفذت فيها أحكام الاتفاقية فيما يتصل بالأراضي المحتلة. وإن التعامي عن الأمثلة العديدة على الاحتلال الفعلي من جانب الموقعين على الاتفاقية التي تم فيها تجاهل هذه الأحكام ولوم اسرائيل - وهي الطرف الوحيد الذي نفذها - لمشهد من مسرح اللامعقول.

وأخيرا، والأكثر إلحاحا، فإن مشروع القرار المعروض على هذه الدورة يهدد بتقويض عملية السلام - وهي الخيار الجدي الوحيد لتحقيق حل عملي للخلافات بين إسرائيل والفلسطينيين.

واسمحوا لنا أن نتوخى الصراحة في هذا الصدد: فأكوام القرارات التي صدرت في أجهزة الأمم المتحدة على مر السنين لم تقرب الجانبين ولو بوصة واحدة من حل خلافاتهما؛ في حين أن وثيقة موجزة - هي إعلان المبادئ - تم التوصل اليها في مفاوضات مباشرة بين الطرفين في أوسلو، النرويج، استطاعت أن تنقلهما الى واقع جديد.

فلا يساورن أحدا الوهم في هذه الجمعية بأن هذه الدورة ستنهض، بأي شكل من الأشكال، بإمكانات السلام في منطقتنا. بل على النقيض من ذلك، فإن الحكم مسبقا على المسائل المتفق على التفاوض بشأنها، والتركيز على المزاعم التي تتحدث عن انتهاكات اسرائيل مع تجاهل انتهاكات أساسية ارتكبها الجانب الفلسطيني، وتجاوز الأطر المتفق عليها لحسم المنازعات، لا يمكن إلا أن يضعف فرص السلام. وبالنسبة للجانب الفلسطيني، فإن أوضح الرسائل هي أن الأمم المتحدة منتدى ملائم وطيّع لتجاوز عملية السلام. أما بالنسبة لاسرائيل فهي تبعث

برسالة مقلقة مؤداها أن تحمل مخاطر أمنية كبيرة من أجل السلام والقيام بتحركات ملموسة باتجاه السلام، كما فعلت اسرائيل في كل اتفاق من اتفاقاتها مع الفلسطينيين، وهي تنازلات سرعان ما يطويها النسيان.

إن عملية السلام توشك أن تدخل أخطر مراحلها. فالمسائل التي ستعالج في مفاوضات الوضع النهائي - أي القدس، والمستوطنات، والحدود وما الى ذلك - هي الأكثر حساسية والأكثر قابلية للاشتعال. وأكرر، إن شعب اسرائيل يريد النجاح لهذه العملية. ولكن كيما يتسنى ذلك، لا بد من اتباع ثلاث قواعد أساسية لحسم المنازعات ـ وهي عبارة عن مدونة قواعد سلوك.

أولا، لا بد من إزالة العنف من مائدة التفاوض. ولا يمكن لأي خلاف أن يبرر إعطاء الضوء الأخضر لعنف الجماهير أو استئناف شن هجمات إرهابية.

ثانيا، لا بد من الابقاء على خطوط الاتصال مفتوحة بين الطرفين. وفي نهاية المطاف لا يمكن إلا للطرفين نفسيهما أن يحلا خلافاتهما إذ أنه يجب عليهما وحدهما قبول نتائج أي حل.

ثالثا، يجب علينا أن نعمل انطلاقا من الروح التوفيقية والاحترام المتبادل. فإحراق الأعلام، والتغاضي عن قتل سماسرة العقارات والإشادة بالارهابيين كلها أمور تنتهك هذه الروح الأساسية. ولا بد للجميع أن يتبرأوا من أعمال التجريح بالإسلام أو اليهودية. وإن ثقافة التسامح شرط مسبق من أجل إدامة السلام.

وإذا كان للمجتمع الدولي من دور يضطلع به في إنجاح هذه المفاوضات، فلا بد أن يتمثل هذا الدور في دعم الإطار المتفق عليه للمفاوضات وتشجيع الطرفين على التقيد بهذه المبادئ الأساسية الثلاثة. وإن الدورة الحالية لا تحقق أيا من هذين الأمرين وتهدد بالحكم بالفشل على الخيار المجدي الوحيد للسلام.

هناك إسطورة يهودية عن طاغية كان يمارس حيلة قاسية على رعاياه. وكان يمسك بعصفور صغير بين يديه ويسأل، تحت طائلة العقاب بالموت، ما إذا كان العصفور حيا أو ميتا، فإذا أجاب أحد رعاياه بأنه "ميت" يطلق الطاغية سراح العصفور؛ وإن كان الجواب بأنه "حي"، يسحق العصفور بين يديه. وفي أحد الأيام، أحضر حكيم عاقل الى الطاغية وطرح عليه السؤال: "هل العصفور حي أو ميت"، فكر الحكيم طويلا ومليا، وكان قد أدرك الفخ الذي نصبه له الطاغية، وأجاب أخيرا "إن الرد على هذا السؤال في يديك".

هل الحوار بين الجانبين حي أو ميت هل ستعالج الخلافات بيننا بصورة مباشرة، بالطريقة الوحيدة التي أحرز فيها التقدم، أم هل سنعيد عقارب الساعة الى الوراء، الى معارك عقيمة على المسرح الدولي؟ وهل المجتمع الدولي على استعداد للاضطلاع بدور بناء في بناء السلم، أم هل سيقوض أسس السلام نفسها؟ إن هذه الدورة تثير هذه التساؤلات. والجواب في ايديكم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد كا (السنغال) رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لمن دواعي الاغتباط الشديد أن أراكم، السيد الرئيس، تديرون مداولات هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة.

في ٢٥ نسان/أبريل ١٩٩٧ اتخذت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة القرار ES-10/2 بأغلبية ساحقة مؤلفة من ١٣٤ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت. وفي ذلك القرار طلب من الأمين العام أن يراقب الحالة وأن يقدم تقريرا، وبخاصة عن وقف بناء المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم، بالاضافة إلى كل الأعمال الاسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتعرب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن عميق أسفها لأنه نظرا للقيود التي تفرضها الحكومة الاسرائيلية على بعثة الأمين العام، وهي قيود تعتبرها الأمم المتحدة غير مقبولة، لم يتمكن الأمين العام من إرسال مبعوثه الخاص إلى اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة لكي ينفذ الولاية التي أناطتها به الجمعية العامة بالقرار د إ ط - ٢/١٠ بطريقة مرضية تماما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

للتصرف، لكي أعرب للأمين العام عن امتناننا العميق لجهوده في إعداد التقرير الهام المطروح أمامنا.

وتعتبر اللجنة أن التقرير يزود الجمعية العامة بوثيقة شاملة تحتوي على دليل موضوعي بشأن السياسات والممارسات غير القانونية للحكومة الاسرائيلية، وبخاصة فيما يتعلق بالقدس وأنشطة الاستيطان غير القانونية التي تسفر عن عواقب وخيمة على مستقبل السلام في المنطقة. ويؤكد التقرير أيضا المعلومات القيمة التي حصلت عليها لجنتنا من مصادر ميدانية متنوعة وموثوقة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، لم تتوقف السلطات الاسرائيلية عن بناء مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم. ويؤكد التقرير بالتفصيل الآثار السياسية والجغرافية والديموغرافية والاقتصادية الخطيرة التي تترتب على إنشاء هذه المستوطنة الجديدة، وكذلك الآثار السلبية لذلك على عملية السلام.

وإن أنشطة الاستيطان، بما فيها بناء مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة، وبناء الطرق الجانبية، ومصادرة الأراضي المتاخمة للمستوطنات، وغيرها من الأنشطة التي تنتهك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، قد استمرت دون هوادة في كل الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقد نشرت اسرائيل خططا لإنشاء مساكن جديدة للمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأذيع أن اسرائيل صادرت ٣٠ ٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية عام ١٩٩٧ لتوسيع المستوطنات. واستمر الدعم الخارجي للمستوطنات وهياكلها الاقتصادية الأساسية في عام ١٩٩٧، بما فيه الدعم الخاص المقدم من الشركات الأجنبية والأفراد الأجانب.

وتواصل الحكومة الاسرائيلية اتخاذ التدابير غير القانونية في القدس بهدف تغيير طابع المدينة ووضعها القانوني وتركيبها الديموغرافي، بما في ذلك المحاولات المبذولة لمعاملة الفلسطينيين المقادسة بوصفهم "مهاجرين مقيمين" يخضعون لسلطات الهجرة. وهذه الممارسة تخفض الوجود العربي في القدس وتهدد الآن نحو ٦٠ ٠٠٠ إلى ٨٠ ٠٠٠ فلسطيني من أهالي القدس.

ويشير التقرير إلى أن حكومة اسرائيل لا تقبل التطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على كل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مما يتناقض مع التزامات جميع الأطراف المتعاقدة السامية.

وإن مبدأ السلامة الاقليمية، الذي كرس في إعلان المبادئ، قد أحبط بعمليات اغلاق المناطق والقيود الاسرائيلية الشديدة على تحرك الأشخاص والسلع. كما فرضت القيود الاسرائيلية على موظفي الأمم المتحدة ومواد المشاريع، ولم تنشأ ممرات آمنة، ولم يتفق على ترتيبات لميناء غزة ومطارها. ويتناول التقرير طائفة من القضايا الهامة الأخرى، وبخاصة الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي، مثل احتجاز الفلسطينيين وتعذيبهم، والقرار الاسرائيلي بالحد من إعادة الوزع الذي تأخر لمدة طويلة، والهدم المنهجي لمساكن الفلسطينيين.

إن السنوات القليلة الماضية ولدت الأمل الوطيد بأن المناخ الدولي الجديد المؤاتي لحل الصراعات الإقليمية الطويلة الأجل، والرغبة الاجماعية لشعوب المنطقة في إرساء السلام وإنهاء العنف وإراقة الدماء من شأنهما أن يمكنا في نهاية المطاف من تسوية قضية فلسطين. والاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتوقيع على إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة له، بما فيها الاتفاق على سحب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية، وإنشاء سلطة فلسطينية منتخبة بطريقة ديمقراطية، كانت كلها معالم تاريخية على الطريق المؤدي إلى إرساء السلام في المنطقة، ذلك السلام الذي يشجعه المجتمع الدولي ويدعمه بكل الوسائل المتاحة له.

وترى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تطور الحالة في الأعوام القليلة الماضية يبين أن إحلال السلام في المنطقة ممكن وقابل للتحقيق. ولا بد أن يشارك الطرفان في مفاوضات نزيهة وجادة ترتكز على الاتفاقات التي أبرمت، وأن يبينا ارادتهما في حسم الصراع. وإرادة التفاوض هذه يجب أن تسود على كل ما عداها، لأنه إذا استمر التوتر والعنف اللذان ازدادا في الأشهر القليلة الماضية، يمكن أن يلقي ذلك بالمنطقة بأسرها في حلقة مجددة من الكراهية وإراقة الدماء.

ولئن كانت اللجنة تدين أي لجوء للعنف، وبخاصة ضد المدنيين، فإنها تود أن تذكر، فوق كل شيء، بأن عملية السلام تقدمت لأن الطرفين اتفقا على المبدأ الأساسي وهو الأرض مقابل السلام، كما ورد في قراري مجلس الأمن

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكما أدرج في إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ والاتفاقات اللاحقة. وقد أيّد المجتمع تأييدا ساحقا هذا المبدأ، الذي يعترف من جهة بحق جميع الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل، في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، ويؤكد مجددا من جهة أخرى على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب ويعترف بالحقوق والمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني. كما ينص على إجراء مفاوضات بين الطرفين بشأن المسائل الأساسية. ونحن نعتقد أن هذا المبدأ، الذي أدى إلى إحراز أهم تقدم في عملية السلام والذي قَبِله الطرفان أساسا للمفاوضات، يوفر الحل الوحيد لهذه المشكلة.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تشجب القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل بعدم التعاون مع الأمم المتحدة على أساس القرار دإط - ٢/١٠ ولهذا السبب أيّدت اللجنة استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. وترى اللجنة أنه يتوجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراء حازم من أجل استئناف عملية السلام وتعزيزها.

ونيابة عن اللجنة، أود أن أعرب عن الأمل الخالص في أن تنجح هذه الدورة الطارئة المستأنفة في إرسال رسالة واضحة الى اسرائيل للكف عن سياستها الاستيطانية وإجراءاتها غير القانونية، لصالح السلام في المنطقة. وما فتئت اللجنة مقتنعة بأن وقف إنشاء المستوطنات وتوسيعها وإنهاء إسرائيل لإجراءاتها الاستفزازية وعرقلتها للأمور سيؤدي إلى استعادة مناخ الثقة الذي يتسنى فيه للطرفين التفاوض بحسن نيّة وهدوء.

السيد العربي (مصر): البيان التالي سألقيه باسم المجموعة العربية، بوصفي رئيسا للمجموعة خلال الشهر الجاري.

تستأنف الجمعية العامة اليوم دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة وفق أحكام القرار "متحدون من أجل السلام" (القرار ٣٧٧ (د - ٥))، وذلك للنظر مرة أخرى في كيفية التعامل مع عدم امتثال اسرائيل لمطالب المجتمع الدولي - ممثلا في الجمعية العامة - فيما يتعلق بوقف الإجراءات غير القانونية التي تتخذها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي مقدمتها إنشاء المستوطنات. وأشير هنا الى أن الجمعية العامة ما كانت لتعقد جلسة استثنائية طارئة حول هذا الموضوع لو لم يفشل مجلس الأمن مرتين خلال اسبوعين في اعتماد قرار يطالب اسرائيل بالامتناع عن تنفيذ بناء مستوطنة جبل أبي غنيم جنوبي القدس الشرقية والامتناع عن كافة أنشطتها الاستيطانية بشكل عام.

أود في البداية أن أتقدم باسم المجموعة العربية بالشكر والتقدير الى الأمين العام على تقريره القيّم الذي أعده بناء على أحكام القرار دإط - ٢/١٠ حول الإجراءات غير القانونية التي تتخذها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعوني استعرض معكم بعض النقاط التي يهم المجموعة العربية التركيز عليها في تقرير الأمين العام.

أولا، إن السياسة الاستيطانية الاسرائيلية مستمرة وإن بناء المستوطنات في ازدياد مطرد بغض النظر عن أحكام القانون الدولي وبغض النظر عن التزامات اسرائيل التعاقدية. وأصبح جليا مقدار القلق الذي تستشعره حكومة اسرائيل عندما يطلب إليها عرض تفاصيل سياستها الاستيطانية أمام المجتمع الدولي، لعلمها وتأكدها التام من عدم شرعية ما تقوم به من أنشطة في جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية.

ثانيا، يعرض التقرير بعضا من المعلومات ذات الصلة بالنشاط الاستيطاني الاسرائيلي والإجراءات غير القانونية التي تتخذها اسرائيل في الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من أن تلك المعلومات تعد، من وجهة نظرنا، غير شاملة، فإن المعروض منها في تقرير الأمين العام يدعو القارئ الى استنتاج الحقيقة التالية: إن هناك سيلا من الإجراءات غير الشرعية التي تنفذها الحكومة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة بالتوازي الكامل مع تمسكها المعلن بعملية السلام، وهذه الإجراءات تتناقض، روحا وفعلا، مع مفهوم إقامة السلام ومساعي التوصّل الى سلام شامل وعادل ودائم يقوم على مبدأ مبادلة كل الأرض بالسلام. وهذا هو الأمر الذي يصيب الجانب العربي بالإحباط والغضب لأن الإجراءات التي تتخذها اسرائيل في الأراضي المحتلة - وفي مقدمتها الأنشطة الاستيطانية - تنزع عن السلام ثوبه وتجرده من محتواه وتضربه في مقتل.

ثالثا، إن القراءة المتأنية للقسم الخاص بالمشاورات التي أجراها الأمين العام مع الجانب الاسرائيلي لايفاد

مبعوث خاص في مهمة الى الأراضي المحتلة لتفقد الأوضاع هناك وتقديم تقريره الى الجمعية العامة، توضح لنا عدد ونوعية العراقيل والقيود التي وضعها الجانب الاسرائيلي وحاول أن يفرضها على مهمة مبعوث الأمين العام، وهو أمر يجب أن نتفق جميعا على رفضه رفضا باتا، ويتضح من ذلك مدى التعنُّت بل يتضح مدى التعالي اللذين تتعامل بهما اسرائيل مع الأمم المتحدة.

ويلفت تقرير الأمين العام انتباهنا جميعا، وإن جاء ذلك على نحو مختصر في الفقرة ١٩، الى وجود نشاط اقتصادي مع المستوطنات الاسرائيلية من جانب أفراد وشركات ينتمون لدول من خارج المنطقة، وهو أمر بالغ الخطورة يتطلب وقفة من جانب المجتمع الدولي إذ لا ينبغي أن يقرر المجتمع الدولي عدم شرعية تلك المستوطنات من جهة وفي نفس الوقت يغض النظر عن قيام بعض الجهات بدعم إنشائها أو تطوير بنيتها الاقتصادية أو المساهمة في ازدهارها ونموها.

رابعا، يشير التقرير، وبالتحديد في الفقرة ١٥، الى الآثار السلبية الأخيرة التي يمثلها إنشاء مستوطنة جبل أبي غنيم على المستويات السياسية والجغرافية والديموغرافية والاقتصادية، وهو ما سبق أن لفتت المجموعة العربية أنظار الدول الأعضاء إليه من طَرح الموضوع على مجلس الأمن للمرة الأولى في بداية شهر آذار/مارس الماضي، وأعيد اليوم التأكيد هنا باسم المجموعة العربية على أن إنشاء مستوطنة جبل أبي غنيم من شأنه أن يتمم حلقة المستوطنات الاسرائيلية حول القدس الشرقية المحتلة ليقطعها جغرافيا عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يتناقض كلية مع اتفاق أوسلو الذي ينص على أن القدس هي أحد موضوعات التفاوض في المرحلة النهائية بين الجانبين، كما أنه يتناقض مع اتفاق واشنطن لعام ١٩٩٥ الذي يقرر في الفقرة ٧ من المادة ٣١ أن

"على الطرفين الامتناع عن القيام بأية إجراءات من شأنها تغيير الأوضاع على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل الى نتيجة المفاوضات على الوضع النهائي". (الاتفاق المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، المادة ٣١، الفقرة ٧)

خامسا، تعد الفقرة الحادية والعشرون من الأهمية بمكان حيث تتناول الإجراءات التي تتخذها اسرائيل - ومن أبرزها الحصار العام - في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهو ما يعرقل ويعيق التحقيق المستهدف لمبدأ التكامل الإقليمي للأراضي الفلسطينية الذي تهدف إليه اتفاقات أوسلو. وهو أمر ينظر إليه الجانب العربي بقلق شديد ونود أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي إليه.

سادسا، يشير التقرير أيضا، وبكل أسف، الى استمرار تجاهل اسرائيل لالتزاماتها كقوة احتلال طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واستمرار رفضها للانطباق القانوني لأحكام هذه الاتفاقية على الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وهو الأمر الذي نرى أنه يستدعي تدخلا عاجلا من جانب المجتمع الدولي لتصحيحه بناء على المسؤولية الجماعية لأطراف اتفاقيات جنيف، في كفالة احترام أحكام هذه الاتفاقيات.

إننا نتوجه بالشكر مرة أخرى الى الأمين العام ومساعديه ونشيد بالجهد الكبير الذي بذل في إعداد هذا التقرير القيِّم، تحت ظروف صعبة بسبب رفض وتعنُّت وتعالي حكومة اسرائيل وإصرارها على قيود عرقلت في النهاية إيفاد الأمين العام لمبعوثه للوقوف على حقيقة الأوضاع في الأراضي المحتلة.

إن الجمعية العامة تقف اليوم أمام حالة رفض واضحة من إحدى الدول لتنفيذ قراراتها والامتثال لطلباتها. والجمعية العامة ليست منتدى لتبادل الآراء أو محفلا لمجرد الكلام حول القضايا الدولية الهامة تتجاهل الدول تنفيذ طلباتها بمجرد انفضاض جلساتها، بل إن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة الذي تشارك في اتخاذ قراراته جميع الدول الأعضاء، ولا بد أن تكون المشاركة في أعمالها قائمة على أساس احترام الدول لقراراتها ولمبادئ ومقاصد الميثاق.

إن المطلوب من اسرائيل الآن لا لبس فيه، فهو واضح ومؤكد. إن المطلوب من اسرائيل هو الامتناع عن المضي قدما في تنفيذ الخطط الاستيطانية التي تتعارض مع أحكام القانون الدولي والتي تخالف التزاماتها التعاقدية فضلا عن أنها تلحق الأذى بعملية السلام. وأود أن أوضح أن اجتماعات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة والبيانات التي تلقيها وفود الدول الأعضاء لتوضيح مواقفها الرافضة لتلك السياسة الاسرائيلية ليست - وأكرر ليست - هي التي تلحق الأذى بعملية السلام كما تدعي اسرائيل، بل إن ما يؤذي عملية السلام ويهددها هي أفعال حكومة اسرائيل وسياساتها التي لا تتفق لا في نصها

ولا في روحها مع مفهوم السلام ومبادئ السلام التي أقرها المجتمع الدولي.

في ضوء ما قمت بعرضه الآن، ترى المجموعة العربية أن على الجمعية العامة مواجهة ذلك الوضع عن طريق اتخاذ قرار يتعامل مع النقاط التي أشرت إليها وأهمها: أولا، مسألة الدعم الخارجي الذي تلقاه المستوطنات الاسرائيلية من أفراد وشركات من مختلف الدول، وكذلك مسألة السلع التي تنتج عن هذه المستوطنات باعتبار أنها تنتج عن كيانات غير مشروعة وغير قانونية. وثانيا، إن الوقت قد حان لأن توصي الجمعية العامة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة بعقد مؤتمر ينظر فيه ويتم تدارس كيفية ممارسة أطراف الاتفاقيات لمسؤولياتهم الجماعية لضمان احترام اسرائيل لأحكام الاتفاقيات وتطبيقها في الأراضي التي تحتلها. وثالثا، التأكيد على مبدأ أن المشاركة في أعمال الجمعية العامة يتطلب احترام مبادئ الميثاق واحترام القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية.

لقد حذرنا مرارا من أن التعنُّت الاسرائيلي لن يقود المنطقة إلا الى مزيد من العنف. فالعنف هو المحصلة الطبيعية للإحباط، ولا يمكن أن نسعى الى إيقاف العنف دون أن نواجه الأسباب التي أدت إليه. وما تشهده الأراضي المحتلة حاليا من تدهور يذكرنا بأيام سابقة على بداية عملية السلام. وهو ما يدعونا جميعا الى التساؤل: ما الذي أدى بالعملية السلمية الى هذا المأزق الخطير؟ ومن الذي يدفع بالمنطقة الى دوامة العنف والتطرف؟ ومن الذي يحقق مصلحة من وراء ذلك؟

إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يجب أن يكون الهدف الأسمى الذي نسعى جميعا للتوصل إليه ولكننا نجد للأسف الشديد أن عملية السلام تتعرض لمصاعب حقيقية تهددها بالانهيار الكامل على الرغم من الجهود الجبارة المبذولة حاليا لإنقاذها. والحكومة الاسرائيلية الحالية تتحمل المسؤولية الكاملة في ذلك بسبب سياساتها الاستيطانية التي تعكس تحديا سافرا للقواعد الدولية المستقرة وبسبب استخفافها بمطالب الجانب الفلسطيني، وبسبب استهتارها بإرادة المجتمع الدولي المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وبسبب إصرارها على تجاهل حقوق ومشاعر الشعب العربي والفلسطيني ومطالبه المشروعة.

إن السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم بالتوازي مع بناء المستوطنات، ومن ثم فإنها مسؤولية جماعية علينا جميعا أن نعمل معا لإحباط المخطط الاستيطاني الذي يرمي الى مصادرة الأراضي التي يفترض أن يتم التفاوض بشأنها.

إن السلام في المنطقة ينبغي أن يقوم على مواءمة رؤى الأطراف المشاركة في عملية السلام واستنادا الى الأسس الواضحة التي اتفق عليها منذ مؤتمر مدريد وهي قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وما يستتبعه ذلك من التطبيق الكامل لقاعدة عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة الذي يعني بصريح العبارة تطبيق مبدأ مبادلة الأرض بالسلام.

لقد خاض المجتمع الدولي كفاحا سياسيا بطوليا لسنوات طويلة في سبيل إقرار حقوق الأغلبية في جنوب أفريقيا، ولا شك لدينا أن الأوضاع الحالية على المسار الفلسطيني تعيد الى الأذهان هذا الكفاح السياسي المجيد. ولنتذكر أنه خلال هذه السنوات الطويلة كان المجتمع الدولي كله - باستثناء نظام الأقلية الذي كان قائما في جنوب أفريقيا آنذاك - يدرك أن الحق سينتصر في النهاية وأن أصحاب الحقوق سيستردون حتما حقوقهم المسلوبة. هذا هو مسار التاريخ في كل مكان، في آسيا، في أفريقيا، في أمريكا اللاتينية. هذا هو مسار التاريخ ولا رجعة فيه.

ونحن الآن نقف على أعتاب مرحلة تارخية سنشهد في نهايتها حتما إنشاء الدولة الفلسطينية. ويدرك المجتمع الدولي كله ذلك الأمر ويستشرفه. ولكن حكومة اسرائيل برفضها الإذعان لحقوق الشعب الفلسطيني تقف وحدها في جانب آخر بل وتسبح وحدها عكس التيار. إن الحق سوف ينتصر مهما طال الزمن.

(تكلَّم بالانكليزية)

لقد أصغيت بانتباه بالغ الى البيان الأول الذي أدلى به الممثل الدائم الجديد لاسرائيل. وأود أن استرعي انتباهه الى حقيقة لا يمكن دحضها، ألا وهي أن حالة الجمود التي نعاني منها جميعا اليوم في الشرق الأوسط هي نتيجة مباشرة للسياسات التي تنتهجها حكومته فيما يتعلق بإنشاء المستوطنات وبنائها. وأصغيت إليه بانتباه بالغ - وأعتقد أن الجميع أصغوا إليه بانتباه بالغ أيضا. وكانت قصة تبعث على الاهتمام، ألا وهي قصة الطاغية الذي

حـــاول أن يحتـــال حيلـــة ماكـــرة على رعاياه. وأعتقد أن هذه القصـــة شديـــدة الصلة بما يجري في الشرق الأوسط اليوم.

إن أي مراقب محايد يلقي نظرة دقيقة على الحقائق ذات الصلة سيخلص إلى نتيجة واحدة هي أن الحكيم كان علـــى حـــق: إن الـــرد علـــى السؤال يكمن في أيدي حكومة إسرائيل.

(تكلم بالعربية)

إن حكومـــة إسرائيل تملـــك وحدهـــا أن تقـــرر مصير الســـلام فـــي الشـــرق الأوسط، في هذا المنعطف الخطر والحساس. إن حكومـــة إسرائيـــل تملك وحدها أن تقول لنا ما إذا كانـــت عمليـــة الســـلام في الشرق الأوسط حية أم ميتة. فمصير طائر السلام هـــو في النهاية في يد حكومة إسرائيل، وليس بيد أي طرف آخر.

وفي النهاية، وبالنيابة عن المجموعة العربية، أدعو كافة الـــدول الأعضاء إلى النهوض بمسؤولياتها لضمان تنفيذ أحكام قرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة ولتأييد مشروع القرار المطروح تأييدا للشرعية الدولية وإنقاذا للسلام في الشرق الأوسط.

السيد أحمد بنغلاديش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل حوالي ثلاثة أشهر أعرب المجتمع الدولي، عن طريق هذه الهيئة، عن رفضه الكامل لسياسة إسرائيل في بناء مستوطنات غير قانونية في جبل أبو غنيم وأجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما دعا إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنة في جبل أبو غنيم، فورا وبصورة كلية، من أجل إنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط التي كانت قد توقفت.

وكنا نأمل أن تحيط إسرائيل علما بمطلب المجتمع الدولي وأن تحاول تصحيح سياستها. ومن دواعي الأسف أننا اضطررنا إلى الاجتماع هنا اليوم مدركين تماما أن إسرائيل لم تكتف بتجاهل نداء هذه الهيئة بل كثفت جهودها لبناء المزيد من المستوطنات غير القانونية وجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

باسم وفدي، أود أن أشكركم، سيدي، على دعوتكم لعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعيـــة العامـــة للنظر في الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القـــدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على المساهمة القيِّمة التي قام بها لرصد الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في جبل أبو غنيم، والجهود التي بذلها في إعداد تقريره الشامل والمفيد عن الوضع الراهن هناك. وتقرير الأمين العام بيَّن بجلاء أن السلطات الإسرائيلية تواصل أعمال البناء غير القانونية في جبل أبو غنيـــم ومناطـــق أخـــرى وقد انتهجت سياسة جديدة للتمييز ضد المقيمين الفلسطينيين في القدس. كما تواصل انتهاج سياسات اقتصادية أخرى ضارة دون تردد بغية إضعاف قدرة الشعب الفلسطيني بدرجة أكبر على البقاء كمجتمع مستقل. حتى أن إسرائيل رفضت صراحة التعاون مع الأمين العام في إيفاد ممثله الخاص ليقوم شخصيا برصد الحالة على أرض الواقع في جبل أبو غنيم والأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. وكل هذه الإجراءات من جانب إسرائيل تساهم في زيادة تقويض عنصر الثقة بين الفلسطينيين وحكومة إسرائيل، ذلك العنصر الذي يعتبر أساس عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن النتائج التالية يمكن استخلاصها إذن من الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة خلال الأشهر القليلة الماضية. أولا، أصبح جليا الآن أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة مصممة على انتهاج سياسة مبيتة لتدمير عملية السلام بغية حرمان الشعب الفلسطيني من أية آلية لإعمال حقه المتمثل في إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. ثانيا، أن إسرائيل، بمواصلة تحديها لدعوة المجتمع الدولي، المتمثلة في قرار الجمعية العامة الأخير، القرار دإط - ٢/١٠، طرحت تحديا خطيرا على المجتمع الدولي. ولا بد للمجتمع الدولي أن يبدي الشجاعة والتصميم على مواجهة التحدي. ثالثا، إن الانتهاك المخطط المستمر لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال الإسرائيلي يشكل جريمة ضد الإنسانية، ينبغي التصدي لها بجدية وحسم.

وتتمثل المفارقة في أن الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية والتحدي الإسرائيلي يحظيان بتأييد قوي من بعض الدول بل، مما يدعو للغرابة، أنهما يحظيان بتأييد بعض شركات الأعمـــال الخاصـــة الأجنبيـــة التـــي تقدم المساعدة المادية والمعنوية للأنشطة الاستيطانية الإسرائيليـــة بمـــا فيهـــا أنشطـــة الاستيطـــان في منطقة

جبل أبو غنيم. وبنغلاديش تدين بشدة هذه الجهود المخططة من جانب حكومة إسرائيل لتغيير الطابع الديمغرافي والقانوني لمدينة القدس وغيرها من الأراضي المحتلة، بهدف واضح هو التأثير على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي. ونحن نشجب بشدة السياسة الإسرائيلية الجديدة الرامية إلى تدمير البنية الأساسية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واستنادا إلى تجربتنا، لا بد لإسرائيل أن تعرف أن آمال أمة ما لا يمكن قمعها لفترة طويلة، لا سيما أنهم اعترفوا بالفلسطينيين باعتبارهم شريكا في عملية السلام.

وإسرائيل في معرض سعيها الى تبرير أنشطتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تتحجج بأن مبدأ الأرض مقابل السلام لم يذكر، سواء في مؤتمر مدريد أو في الاتفاقات اللاحقة التي تم التوقيع عليها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، وتقول بأن أي إشارة إلى هذا المبدأ لن تسهم إلا في تقويض العملية. ونحن نتساءل إذا لم تكن الأرض، فما الذي يمكن أن ينتظره الفلسطينيون من إسرائيل؟

إن المجتمع الدولي يفهم وقد اعترف بصورة واضحة بأن الهدف المتمثل في إعمال الحقوق الفلسطينية السيادية في كل الإقليم الفلسطيني ما زال يشكل جوهر عملية السلام في الشرق الأوسط ولا بد من إعطاء الفلسطينيين ما يستحقونه من احترام وكرامة وكذلك إشراكهم في كل خطوة من عملية السلام. هل يحتاج المرء أن يذكّر إسرائيل بأن الإحباط المتزايد لدى الشعب الفلسطيني لن يؤدي إلا إلى تغذية حلقة العنف والصراع وفي نهاية المطاف إلى إغراق المنطقة كلها في الاضطراب؟

ولعل إسرائيل بدأت تلمس وطأة هذه السياسة على الفلسطينيين. إن المطلوب بشكل ملح الآن هو استعادة الثقة المتبادلة بين الشعب الفلسطيني والحكومة الإسرائيلية إذا كان لعملية السلام أن تُستعاد. ولا بد أيضا من الاعتراف بأنه بالرغم من بعض الشوائب لا تزال عملية السلام الآلية الوحيدة التي يمكن أن تهيئ مناخا من السلام والاستقرار في تلك المنطقة. إن التقدم على المسار الفلسطيني الإسرائيلي لعملية السلام يشكل تجربة حاسمة للتحرك في المسارات الأخرى لعملية السلام.

إن موقف بنغلاديش فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية معروف تماما. نحن نؤيد تمام التأييد الكفاح العادل والمشروع للشعب الفلسطيني من أجل إقامة وطن تكون القدس عاصمته. وقد أعربت عن هذا مجددا رئيسة وزرائنا الشيخة حسينة قبل بضعة أيام قائلة إن بنغلاديش ستقف إلى جانب أشقائها الفلسطينيين في كفاحهم من أجل إقامة وطن لهم. وكذلك اتخذ برلمان بنغلاديش في ٧ تموز/يوليه قرارا إجماعيا يدين فيه الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة، ولا سيما في جبل أبو غنيم، وأعرب عن تأييده الكامل للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني. ونحن نعتقد أن إقامة أية عقبات في وجه هذه العملية لن تؤدي إلا إلى توليد مناخ من الكراهية وأن الجميع في تلك المنطقة سيدفعون ثمن ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ترنكوست (جزر البهاما)

إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية رسمية للتأكد من عدم تعرض عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر وعدم ضرب حقوق الشعب الفلسطيني عرض الحائط نتيجة الإجراءات الاستفزازية عديمة المسؤولية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية الجديدة. لذلك تدعو بنغلاديش الجمعية العامة إلى أن تعلن موقفها الحاسم مرة أخرى ضد القرارات الانفرادية من جانب إسرائيل فيما يتعلق بالمستوطنات غير القانونية وأن توصي باتخاذ تدابير ملموسة لمحاسبة إسرائيل على النتائج التي قد تترتب على سياساتها الصلفة. وبنغلاديش، إذ تشاطر الآراء الواردة في مشروع القرار المعروض على الجمعية، قررت أن تنضم إلى الوفود الأخرى في تبني مشروع القرار وتأييده تأييدا قويا. كما نود أن ندعو جميع الأعضاء إلى الإعراب عن تأييدهم لهذا المشروع أيضا.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأمين العام، على تقريره القيم، وما تضمنه من معلومات هامة تعكس بكل وضوح الانتهاكات والرفض الإسرائيلي للتعاطي مع قرارات الشرعية الدولية، ومضامينها القانونية والإنسانية والأخلاقية، خصوصا في وقت كشف فيه هذا التقرير بأن الحكومة الإسرائيلية خلال الأشهر الستة الماضية قامت بانتزاع ملكية ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وإجراء عمليات توسيع

استيطاني في أكثر من ٣٠ منطقة مختلفة، وهدم المنازل العربية، ومصادرة أجزاء هامة من أراضي القدس الشرقية، ذلك فضلا عن ممارسات سحب بطاقات هويات مواطنيها العرب التي بدونها يستحيل عليهم الإقامة فيها، ومن ثم فقدانهم بالتبعية حقوق السكن والرعاية الصحية وحرية التنقل والتعليم وغيرها تمهيدا لإفراغ أراضيهم من خلال تشريدهم وإحلال ما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ مستعمر إسرائيلي جديد، الأمر الذي يعد أخطر تغيير قسري للوضع الديمغرافي لهذه المدينة العربية المقدسة ووضعها القانوني والديني، وتحديا سافرا للإرادة الدولية مما يهدد الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي.

إن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة الآن لبحث عدم امتثال إسرائيل للقرار دإط - ٢/١٠ القاضي بالوقف الفوري والكامل لكافة أنشطة بناء المستعمرات غير الشرعية في جبل أبو غنيم وسائر الأعمال غير القانونية الأخرى في القدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، إنما يجسد قلق المجتمع الدولي من خطورة العواقب الناجمة عن هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت الذي يعد انتهاكا سافرا لسلسلة اتفاقات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. بل ويعتبر تراجعا معلنا للحكومة الإسرائيلية عن تعهداتها والتزاماتها الأخلاقية والقانونية والشرعية تجاه عملية السلام برمتها.

بالرغم من أن مجلس الأمن والجمعية العامة أكدا في مناسبات عديدة انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على كافة الأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وعلى مطالبة سلطة الاحتلال الإسرائيلي بالوقف الفوري غير المشروط لكافة إجراءاتها الاستعمارية الهادفة الى تغيير المركز القانوني والديمغرافي لهذه الأراضي، وخصوصا مركز مدينة القدس، فإن هذه السلطات ما زالت ممعنة في رفضها الامتثال لكافة هذه الالتزامات، فواصلت تشييد البناء الاستعماري الاستيطاني غير القانوني في جبل أبو غنيم وسائر الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى، بالإضافة الى استمرارها في سياسة الترهيب والتجويع وفرض الحصار على حركة المواطنين الفلسطينيين وبضائعهم من وإلى مناطق السلطة الفلسطينية، وممارسة أبشع أنواع العقاب الجماعي والتعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين، وسياسة القبضة الحديدية ضد أطفال الحجارة الرافضين للاحتلال ولكافة هذه الممارسات القمعية. وساهمت إسرائيل في دعم التطرف المتصاعد ضد العرب والمسلمين، والتشجيع على مس قيمهم ومحاولة تشويه معتقداتهم الإسلامية السمحاء، ذلك فضلا عن اعتداءاتها المتواصلة ضد رجال الإعلام والصحافة لمنعهم كشف حقائق ما تمارسه على أرض الواقع للرأي العام العالمي.

إن مجمل معطيات وحيثيات هذه الانتهاكات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية بالإضافة الى وضعها العراقيل الواحدة تلو الأخرى أمام أي مبعوث دولي للتحقق من ممارساتها وانتهاكاتها، ورفضها المتواصل لكافة المبادرات والجهود التي تقوم بها بعض الدول، ولا سيما القيادة السياسية في جمهورية مصر العربية الشقيقة، إنما يعتبر تملصا من تنفيذ التزاماتها المترتبة عليها، الأمر الذي لا بد أن يدفع بقاعدة الإجماع الدولي نحو تحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن النتائج الخطيرة الناجمة عن ذلك، والتي ليس من شأنها إلا أن تعيد المنطقة بأسرها الى دوامة الحروب والعنف والتوتر وعدم الاستقرار.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تتمسك بالسلام العادل والدائم والشامل والقائم على مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية، ولا سيما ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) في معالجة قضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط، إنما تعبر عن أسفها وخيبة أملها، بل واستنكارها لسياسة التراجع الذي أقدمت عليه إسرائيل في ظل حكومتها الحالية، وهو ما يشكل مصدرا للاستفزاز ليس لمشاعر أبناء الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما لكافة شعوب العالم المحبة للسلام.

وعليه فإن دولة الإمارات تدين مجددا كافة هذه الممارسات الإسرائيلية والانتهاكات غير المبررة والمتنافية مع أبسط قواعد حقوق الإنسان العالمية وأحكام القانون الدولي. كما تطالب المجتمع الدولي، وخصوصا الأمم المتحدة التي ما زالت تمثل المكان الطبيعي لمعالجة قضية فلسطين؛ الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية والسياسية والتاريخية الكاملة، المنصوص عليها في قراراتها ومبادئ ميثاقها، بعيدا عن سياسة ازدواجية المعايير.

وتطالب الإمارات العربية المتحدة أيضا باتباع أقصى درجات الضغط ولا سيما من قبل الدولتين راعيي عملية السلام لحمل الحكومة الإسرائيلية على الامتثال الجاد لالتزاماتها وتنفيذ كامل تعهداتها في إطار اتفاقات السلام،

التي يأتي في مقدمتها الوقف الفوري لأنشطتها الاستعمارية الاستيطانية؛ ورفع الحصار والقيود التي تفرضها على الشعب الفلسطيني للتقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والتي تفاقمت بعد توقيع اتفاقات السلام، والدخول غير المشروط في مفاوضات ترتيبات الوضع النهائي لتسوية المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية كالمستوطنات والقدس واللاجئين والحدود، والتي لا يجوز حلها من قبل طرف واحد - وهو الإجراء غير الشرعي الذي تقوم به الحكومة الإسرائيلية منفردة.

كما نجدد تأكيدنا على أن من حق الشعب الفلسطيني أن ينال حريته وكرامته أسوة بشعوب العالم، وأن يتمكن من ممارسة حقوقه المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، الأمر الذي يقتضي من سلطات الاحتلال الاسرائيلي التعاطي مع هذه الحقائق السياسية والقانونية بما يدفع من عجلة التفاوض في المسارين السوري واللبناني لاستكمال الحل الدائم والعادل تحقيقا لتطلعات شعوب المنطقة في حياة أفضل تسودها التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وقبل نهاية كلمتي يشرفني أن أتقدم الى رئيس الجمعية العامة بالشكر والتقدير لاستئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): أود في مستهل كلمتي اليوم أن أتوجه لكم بالشكر والتقدير لاستئنافكم الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة والتي عقدت عملا بقرار الجمعية العامة المعروف ٣٧٧ ألف (د - ٥) لعام ١٩٥٠ المعنون "لنتحد من أجل السلام". وفي هذا الصدد أود أن أسجل ثناء خاصا للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على الجهود الخاصة التي بذلها لرصد الحالة في مدينة القدس الشريف وعلى تقريره القيم (A/ES-10/6) الذي قدمه عملا بقرار الجمعية العامة (د إط - ٢/١٠) المتخذ في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة".

أمامنا الآن تقرير الأمين العام المشار إليه أعلاه المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ولقد ذكر الأمين العام في تقريره هذا وأقتبس: "حسب المعلومات المتوفرة لدى الأمم المتحدة، لم تقلع حكومة إسرائيل حتى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن بنائها مستعمرة إسرائيلية جديدة بجبل أبو غنيم، واستمر بلا فتور نشاط الاستيطان الاستعماري بما فيه توسيع المستعمرات القائمة وبناء الطرقات الجانبية ومصادرة الأراضي المتاخمة للمستعمرات والأنشطة المتصلة بذلك في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه المسألة في كامل أنحاء الأراضي المحتلة". انتهى الاقتباس.

هذا هو الواقع الذي تحاول السلطات الإسرائيلية فرضه لا على الفلسطينيين وحدهم، ولا على العرب والمسلمين وحدهم، بل على المجتمع الدولي برمته، ضاربة عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية.

وهنا اسمحوا لي أن أشير إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية ٥٦٢٩ بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ المعنون: "الصراع العربي الإسرائيلي وتدمير إسرائيل لعملية السلام الجارية"، الذي أوصى بموجبه المجلس بتعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية وتفعيلها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وحتى تنصاع إسرائيل إلى مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ الاتفاقات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية على كافة المسارات خلال محادثات السلام. لقد اتخذت الدول العربية هذه الخطوة التزاما منها بتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وحرصا منها على إنقاذ عملية السلام.

إن رفض إسرائيل الإقلاع عن بناء مستعمرة جديدة في جبل أبو غنيم في مدينة القدس الشريف يعتبر خطوة خطيرة جدا لأنها تمثل أكبر عامل سلبي يسهم في انهيار عملية السلام، ويشكل تنفيذا واضحا لبرنامج الحكومة الإسرائيلية الحالية الذي أعلنته منذ مجيئها إلى الحكم. فلقد نص برنامجها السياسي على تعزيز الاستيطان الاستعماري وتطويره وتوسيعه ليستقبل المزيد من المهاجرين الجدد، كما أقر استخدام الجيش والأجهزة الأمنية بقوة وصرامة.

وفي الحقيقة أن البرنامج السياسي لحكومة نتنياهو يحتوي على مواقف سلبية مثل اللاءات الأربع المشهورة: لا عودة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ لا للانسحاب من الجولان السوري؛ لا حديث عن القدس لأنها قضية منتهية غير مطروحة للنقاش؛ لا لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

ونحن نرى في البرنامج السياسي لحكومة نتنياهو التطرف الواضح ضد عملية السلام. ودعونا نستذكر معا مقولته أمام الكنيست الإسرائيلي حول الاستعمار - الاستيطاني وأمن إسرائيل، وهنا أقتبس: "إن الصهيونية لم تمت. وبالرغم من أن بعض الدوائر تضعها بين علامات اقتباس، فإن لدينا شبيبة رائعة تنتظر التعبئة للاضطلاع بالمهام الوطنية. وسنشجع تلك الروح وسنشجع بناء المستعمرات الرائدة في أرض إسرائيل، وفي النقب، وفي الجليل، وفي يهودا والسامرة وفي الجولان. إن المستعمرين هم رواد اليوم الحقيقيون، وهم يستحقون الدعم والتقدير". انتهى الاقتباس.

إن إنشاء مستعمرة إسرائيلية جديدة بجبل أبو غنيم منذ التجميد الذي فرضته على تلك الأنشطة الحكومة الإسرائيلية السابقة في إطار عملية السلام إنما يعني نسف مرجعية السلام وفرض واقع جديد لا يمت إلى هذه المرجعية بصلة، وإغلاق فرصة قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. إن السلطات الإسرائيلية تخطط لنقل ٥٠ ٠٠٠ مستعمر يهودي من إسرائيل إلى هذه المنطقة العربية في القدس الشرقية المحتلة، مما يزيد من تغيير طابع المدينة الديمغرافي. ولقد اتخذت السلطات الإسرائيلية مزيدا من الإجراءات التعسفية فصادرت الآلاف من بطاقات هوية سكان القدس العرب وألغت المئات منها واعتبرت السكان العرب الأصليين في مدينة القدس "مهاجرين وافدين مقيمين". وهذه الممارسات الأخيرة تهدد ما بين ٦٠ ٠٠٠ إلى ٨٠ ٠٠٠ من فلسطينيي القدس الشريف.

على الرغم من أن مجلس الأمن قد فشل في جلسته ٣٧٤٥ المنعقدة بتاريخ ٧ آذار/مارس، في أن يمارس مسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فإن المجتمع الدولي أظهر إرادة قوية من خلال انعقاد الجمعية العامة بدورة استثنائية طارئة واعتماد القرار المؤرخ في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بتصويت ١٣٤ وفدا مؤيدا له من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٨٥ دولة. ولقد أعرب الاتحاد الأوروبي في بيانه الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ عن شجب دول الاتحاد لقرار حكومة إسرائيل بناء مستعمرة جديدة في جبل أبو غنيم، واعتبر القدس الشرقية خاضعة للمبادئ المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وأنها لا تخضع للسيادة الإسرائيلية وأنها تسري عليها اتفاقية جنيف الرابعة سريانا تاما، كما تسري على الأراضي الأخرى الواقعة تحت الاحتلال.

فأمام هذا التأييد الدولي العارم لعملية السلام في الشرق الأوسط والتأكيد الدولي الصارخ لعدم شرعية الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، تستمر السلطات الإسرائيلية في برنامجها الاستعماري المخالف نصا وروحا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ألم يحن الوقت ليقوم المجتمع الدولي باتخاذ خطوات رادعة، كما هو الحال بالنسبة للدول والمناطق الأخرى؟

إن تقرير الأمين العام المعروض أمامنا نص صراحة على أن العقبات التي فرضتها حكومة إسرائيل على نطاق البعثة الدولية المقترحة لمدينة القدس بموجب قرار الجمعية العامة د إ ط - ٢/١٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ هي عقبات غير مقبولة لدى الأمم المتحدة. وإن بناء مستعمرة أبو غنيم يعتبر خطوة أخيرة نحو عزل القدس الشريف عن بقية الضفة الغربية وجزءا من السياسة المعلنة للحكومة الإسرائيلية الممثلة في الإدماج التام للقدس الشريف التي تصفها بأنها جزء من "العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل".

إن خطة نتنياهو تضرب بعرض الحائط قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يمثل أساسا لعملية السلام في الشرق الأوسط.

لقد ذكر المندوب الإسرائيلي عدة لاءات في خطابه. ونحن بدورنا نستطيع أن نأتي بأكثر من لاءاته. فمثلا، هل تخلّت إسرائيل عن مصادرتها لأراضي الفلسطينيين؟ لا. هل توقفت إسرائيل عن نسف بيوت الفلسطينيين لأتفه الأسباب؟ لا. هل توقفت إسرائيل عن توسيع المستعمرات في الضفة الغربية؟ لا. هل تنوي إسرائيل العودة إلى اتفاقات مدريد وأوسلو؟ لا. إن من السهل للغاية أن نستمر طويلا في سرد اللاءات ولكننا نكتفي بهذا القدر كي لا نضيع وقت السادة المندوبين المحترمين ونكتفي باللاءات التي جاءت في تقرير الأمين العام.

إننا إذ نحرص على استمرار مسيرة السلام على كافة المسارات العربية ونحرص على إنقاذ عملية السلام نعتبر أن القدس الشريف هي جوهر القضية الفلسطينية ومفتاح السلم والحرب في المنطقة. ولن يكون سلام حقيقي إلا بعودة القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين إلى أهلها الأصليين.

إن المملكة العربية السعودية لم تتوان مع أشقائها العرب في إنجاح مؤتمر مدريد للسلام. إلا أن السلام في الشرق الأوسط شرطه العدالة والتوازن ويتطلب الأمانة وحسن النية في التفاوض وفي مخاطبة الشعوب على حد سواء. وهذا ما هو مفقود عند الحكومة الإسرائيلية الحالية.

إننا إذ نطالب راعيي عملية السلام، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بالعمل الحقيقي لردع الحكومة الإسرائيلية عن الأعمال غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، نطالب المجتمع الدولي الممثل بالدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية بالوقوف متحدين لتثبيت قواعد السلم في الشرق الأوسط، لأن السلام هناك جزء لا يتجزأ من السلام في العالم بأكمله، ولكي تثبت الدول الأعضاء أن المعيار الحقيقي لمسيرة الإصلاح في هذه المنظمة الدولية يقوم أساسا على تحقيق التوازن في العلاقات الدولية وعدم الكيل بمعيارين في التعامل مع المعتدين والمعتدى عليهم حتى يتم إرساء قواعد السلم والعدل والاستقرار في هذا الجزء من العالم.

السيد أفندي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يعرب في البداية عن تقديره العميق للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره (A/ES-10/6) الذي انتظرناه بشوق والذي يُعرض على الجمعية العامة اليوم عملا بالقرار (د إ ط - ٢/١٠). ووفد بلدي على علم بعملية إعداد التقرير المضنية، وهو ممتن بالتالي على تقديمه في الوقت المناسب.

إن تقرير الأمين العام قيِّم حقا في توفير المزيد من الأدلة لما تتضمنه القائمة المعروفة جيدا من الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة، لا سيما ما يتعلق منها بالقدس. وهو يثبت قبل كل شيء أنه عقب شهرين من قيام الدورة التاريخية، ألا وهي الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، باتخاذها المدوي للقرار د إ ط - ٢/١٠، ما زالت إسرائيل مصرة على بناء مستوطنات لها في جبل أبو غنيم. ويجب أن يقوم المجتمع الدولي بالرد على هذه الحقيقة الأساسية وغير المقبولة.

ولا يوجد لبس في تقرير الأمين العام حيال إدراك خطورة الأنشطة الإسرائيلية في جبل أبو غنيم، وهذا أمر يجدر تأكيده مجددا. فهذه الأنشطة، من الناحية السياسية، تمثل الخطوة الأولى نحو إنشاء مستوطنة جديدة تماما في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ التجميد الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية السابقة. وهي تصدر بالتالي حكما مسبقا على مفاوضات الوضع النهائي التي ستبت في مسألة القدس والحدود. ومستوطنة جبل أبو غنيم تشكل من الناحية الجغرافية الحلقة الأخيرة في سلسلة المستوطنات الإسرائيلية المنشأة حول القدس الشرقية المحتلة. وهي بالتالي الخطوة الأخيرة لعزل القدس عن بقية الضفة الغربية، وتمثل جزءا من السياسة الإسرائيلية للإدماج الكامل للقدس الشرقية في "العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل". والمستوطنة من الناحية الديمغرافية، ستدفع قدما بالتغيير القسري للتكوين الديني والعرقي للقدس الشرقية. وإنشاء المستوطنة من الناحية الاقتصادية سيزيد من تفاقم الاقتصاد الفلسطيني المدمر. والمستوطنة أخيرا، تعوق عملية السلام وتذكي لهيب الاضطراب في الأراضي المحتلة.

وإسرائيل لم تمتنع عن وقف أنشطتها البنائية في جبل أبو غنيم فحسب، ولكنها تواصل أيضا القيام بأنشطة توسيع المستوطنات في أماكن كثيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وإن البدء بإنشاء مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة، وبناء الطرق والهياكل التكميلية الأخرى المتاخمة للمستوطنات وفيما بينها، ووضع خطط لإنشاء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين، هي أعمال تتصف بالوقاحة وتمثل تذكيرا مؤلما بتجاهل إسرائيل التام لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلا عن الاتفاقات التي سبق أن تم التوصل إليها مع الفلسطينيين.

ويجد وفد إندونيسيا أن افتضاح أمر الدعم الخارجي للمستوطنات، بما في ذلك الدعم الخاص المقدم من شركات أجنبية وأفراد أجانب، يدعو إلى القلق. ومن غير المقبول أيضا أن تستمر إسرائيل في رفض التطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. والواضح أن هناك حاجة ملحة إلى تناول هاتين المسألتين أيضا. علاوة على ذلك، لا يسع وفدي إلا أن يستنكر الممارسة الإسرائيلية الآثمة التي تختفي وراء قناع الطبيعة الإدارية التي تؤثر تأثيرا خطيرا على حقوق ومركز الآلاف من سكنة القدس الفلسطينيين. وتقرير الأمين العام واضح تماما في تحديده العواقب العملية المترتبة على الإلغاء الإسرائيلي لحقوق الإقامة لأبناء القدس ومصادرة بطاقات الهوية العائدة لهم.

فالإلغاء والمصادرة جعلا من المستحيل على فلسطينيي القدس أن يعيشوا في القدس، وحتى أن يدخلوها، وتسببا في فقدان حقوقهم في السكن والرعاية الصحية والدراسة في المدارس وحرية الحركة في القدس وحولها.

إن إسرائيل، بأعمالها، شلت بمفردها عملية السلام التي كانت تبشر بوضع حد للريبة والصراع اللذين سادا الشرق الأوسط فترة طويلة، عملية وعدت بإحلال السلام والعدالة والازدهار للشعوب التي طالت معاناتها في تلك المنطقة. وفي الأسابيع الأخيرة، ما فتئ المجتمع الدولي يشهد يوما بعد يوم مشاهد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يمثل تصعيدا لا يمكن تفسيره نحو الأزمة والوقوع في مأزق. وقد أصيب مئات الفلسطينيين بجروح، بل وأفيد عن مقتل بعضهم.

إن التوقيع على بروتوكول الخليل الذي كان محل ترحيب واسع في وقت سابق من هذا العام لم يمهد السبيل أمام التفاوض حول مسائل شائكة أخرى، بما في ذلك القدس. وعلى العكس من ذلك، تحولت مدينة الخليل إلى ساحة حرب فعلية إذ تستخدم القوات الإسرائيلية جبروتها ضد المتظاهرين الفلسطينيين.

ولا يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبقى لا مبالية أو سلبية إزاء الهجمة الإسرائيلية على عملية السلام. فلدينا جميعا مصلحة حيوية في ألا يتحول الشرق الأوسط مرة أخرى إلى بؤرة توتر وأزمات محفوفة بتبعات بالغة الأثر. ويقع علينا التزام بأن يترسخ في الشرق الأوسط نظام جديد من السلام والعدالة والرخاء. وحتى يتحقق هذا يجب أن تتقيد إسرائيل تماما بالاتفاقات التي تم التوصل إليها وتتفاوض بحسن نية مع الفلسطينيين حول المسائل الأساسية المتبقية على أساس الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة عاصمتها القدس.

وبهذه الروح ينبغي لجمعيتنا أن تحمي عملية السلام من هؤلاء المصممين على نسفها وأن تكفل أن عملية السلام تتقدم وتصبح لا رجعة فيها.

السيد السعيد (الكويت): السيد الرئيس، اسمحوا لي في بداية كلمتي أن أعبّر لكم عن عظيم الشكر والامتنان على استئنافكم عقد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة تحت صيغة "متحدون من أجل السلام" من أجل مواصلة مناقشة الأعمال الاسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره القيّم الذي أوضح، بشكل لا يقبل اللبس، خطورة الوضع في الأراضي المحتلة من جراء عدم توقف السلطات الاسرائيلية عن بناء مستوطنة في جبل أبو غنيم شرقي القدس المحتل الأمر الذي يهدد بشكل مباشر عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة A/ES-10/6 وما تضمنه من معلومات وحقائق مؤسفة ليدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تقف أمام مسؤولياتها وأن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية التي من شأنها المحافظة على مسيرة السلام في الشرق الأوسط. لقد أكد تقرير الأمين العام على أن العقبات التي فرضتها حكومة اسرائيل على زيارة المبعوث الخاص للأمين العام الى المنطقة وهي غير مقبولة حالت دون تمكنه من القيام بتلك الزيارة تنفيذا للولاية التي أوكلتها إليه الجمعية العامة.

كما أشار التقرير الى أن حكومة اسرائيل لم تقلع عن بناء مستوطنة في جبل أبو غنيم. وأن نشاط الاستيطان، بما فيه توسيع المستوطنات الاسرائيلية القائمة وبناء الطرق الجانبية ومصادرة الأراضي المتاخمة للمستوطنات، مستمر بلا فتور أو تردد.

وقد ذكر التقرير أيضا أن حكومة اسرائيل اعتمدت خلال تلك الفترة العديد من التدابير الإدارية والقانونية التي تمس بشكل مباشر حقوق المواطنين الفلسطينيين في القدس الشريف وذلك في إطار السياسة الاسرائيلية الخاصة بتهويد القدس وتغيير معالمها العربية.

إن دولة الكويت، إزاء هذه المعلومات الخطيرة التي تضمنها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، لتؤكد من جديد على ضرورة دعم المجتمع الدولي لمسيرة السلام في الشرق الأوسط والذي يتطلب الآتي: أولا، مطالبة اسرائيل بالوقف الفوري والشامل لتنفيذ إنشاء مستعمرة جبل أبو غنيم شرقي القدس المحتل وكذلك جميع الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية الأخرى، بالإضافة الى وقف جميع التدابير والإجراءات غير القانونية في القدس المحتل وجميع الأراضي المحتلة. ثانيا، التأكيد على أن التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي تتخذها اسرائيل،

السلطة القائمة بالاحتلال، والتي ترمي الى تغيير الوضع القانوني والتركيبة الديموغرافية للقدس، إنما هي باطلة ولاغية. ثالثا، مطالبة اسرائيل بقبول انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأن تلتزم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. رابعا، التأكيد على الحاجة الى التنفيذ الكامل للاتفاقات المعقودة بين الأطراف المعنية بمسيرة السلام في الشرق الأوسط من أجل إحياء عملية السلام من جديد وعلى جميع المسارات وفقا للمبادئ التي قامت عليها العملية السلمية وبالتحديد تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي الختام، يؤكد وفد بلادي على أهمية أن تقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجاه مسؤولياتها وقفة حق، وأن تذعن الحكومة الاسرائيلية لمطالب المجتمع الدولي حتى يتم المحافظة على مسيرة السلام في الشرق الأوسط والوصول بها الى بر الأمان.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الأسف البالغ أن الجمعية العامة تجتمع مرة أخرى للنظر في التطورات الباعثة على الجزع في الأراضي العربية المحتلة. وتشعر باكستان بخيبة الأمل الشديدة لأنه على الرغم من الرفض العارم من جانب العضوية العامة تواصل إسرائيل انتهاكاتها الجديرة بالإدانة للمعايير والمعاهدات الدولية وكذلك لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وهي تتجاهل بالكامل أحكام قرار الجمعية العامة دإط - ٢/١٠ إن الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها إسرائيل تتعارض مع تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف.

وتود باكستان أن تغتنم هذه الفرصة لكي تدين مرة أخرى وبقوة كل هذه الإجراءات والسياسات. فهذه السياسات تشكل انتهاكا لا يمكن قبوله لقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وكذلك الاتفاقات اللاحقة المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وإن رفض إسرائيل للمبادئ المنصوص عليها في عملية مدريد للسلام لا يعرض للخطر فحسب عملية السلام بل يحطم أيضا تطلعات المجتمع الدولي في أن يمارس الشعب الفلسطيني في وقت مبكر حقه في تقرير المصير عن طريق إنشاء وطن مستقل.

وباكستان ما فتئت تؤيد بثبات الكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف. وقد أكدنا على الدوام أن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ما زالت تشكل الأساس المجدي والعادل للسلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط. وباكستان حكومة وشعبا تؤمن بأن القدس الشريف الذي تحتله إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ هي المسألة الجوهرية في الصراع العربي الإسرائيلي. وهي لا تزال ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأي تسوية شاملة ولا يمكن لأي سلم شامل أن يتحقق في المنطقة دون عودة القدس وجميع الأراضي المحتلة إلى الشعب الفلسطيني.

وللأسف الشديد ما زالت الحالة في القدس تتردى ترديا ملحوظا. إن قرار إسرائيل ببناء مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم وجهّه ضربة قاصمة لعملية السلام. وتنظر حكومة باكستان إلى هذه التطورات بقلق عميق وتدعو المجتمع الدولي إلى التصدي لمحاولة إسرائيل ضم القدس بصورة غير قانونية عن طريق تغيير طابعها الديموغرافي.

إن الأعمال المخزية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في الخليل سببت معاناة وألما شديدين في العالم الإسلامي داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وتود باكستان حكومة وشعبا أن تؤكد من جديد على قلقها العميق إزاء هذه الأعمال الجديرة بالشجب وتأمل أن تؤدي عناصر التعقل والحكمة في العالم أجمع إلى الحيلولة دون تكرار هذه الأعمال.

ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة لتهدئة جو الصراع والحرب السائد في منطقة الشرق الأوسط. وتحث باكستان بقوة على أنه يجب التقيد بإخلاص بأحكام الاتفاقات المبرمة بين الفلسطينيين وإسرائيل نصا وروحا. ويجب على القيادة الاسرائيلية التسليم بالحقائق القائمة على أرض الواقع وحل جميع المسائل المعلقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الإلغاء الفوري لاجراءاتها المنذرة بالخطر وعكسها.

ويتضمن مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم التدابير التي يجب أن تتخذها السلطات الاسرائيلية لاستعادة الثقة المتبادلة والتفاهم بين الطرفين. وتؤيد باكستان بالكامل هذه التدابير. فنحن من مقدمي مشروع القرار ونأمل بجد أن تؤيده جميع الدول الأعضاء بدون تصويت.

السيد هسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ٨٢ يوما عقدت الجمعية العامة، لأول مرة خلال ١٥ عاما، دورة استثنائية طارئة لمناقشة بند في جدول الأعمال بعد أن فشل مجلس الأمن عن اتخاذ موقف إزاء نفس البند: وهو قرار اسرائيل بناء مستوطنة يهودية جديدة في القدس الشرقية. واعتمدت الجمعية بأغلبية ساحقة القرار دإط - ٢/١٠ الذي يدين بناء اسرائيل لمستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم ويطالب بصفة خاصة بإيقاف الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية. وطلب القرار أيضا من الأمين العام أن يراقب الحالة ويقدم تقريرا عن تنفيذ القرار، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإيقاف بناء المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم وجميع الأعمال الاسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن أجل الوفاء بمطلب القرار اقترح الأمين العام إيفاد مبعوث خاص الى المنطقة. ولكن للأسف أحبطت اسرائيل الزيارة المقترحة بفرضها شروطا وقيودا غير ضرورية على نطاق الزيارة. ونتيجة لذلك لم يكن أمام الأمين العام خيار آخر سوى أن يعتمد على المصادر الموثوقة لإعداد تقريره. ورغم هذه القيود يجب الثناء على الأمين العام لتقريره المتوازن والعادل عن الحالة على أرض الواقع في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويود وفدي أيضا أن يشيد بالأمين العام على صبره العظيم في بذله كل جهد واستنفاده لكل الوسائل لتيسير إيفاد المبعوث الخاص ليطلع الدول الأعضاء بدقة على الحقائق على أرض الواقع.

وكان القصد من قرار اسرائيل فرض تلك القيود والشروط هو أن تضمن عدم قيام تلك الزيارة كليا. ومسلك عدم التعاون هذا من جانب الحكومة الاسرائيلية متوقع، للأسف، حيث أنها رفضت في الماضي بصفة متكررة السماح للمقرر الخاص لحقوق الإنسان بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية. ويكشف هذا التعويق لتنفيذ القرار دإط - ٢/١٠ استخفاف اسرائيل الصارخ، مرة أخرى، بالرغبة الجماعية للمجتمع الدولي، ويجب أن يدان. ووفدي يدين هذا التعويق بلا تحفظ.

إن قيام اسرائيل بتعويق جهود الأمين العام ورفض السيد نتنياهو لكل التأكيدات والالتزامات المتعلقة بعملية السلام يكشفان بوضوح عن نفاق حكومة الليكود وأساليبها الاستكبارية لتقويض أساس عملية السلام بصورة منتظمة. إن موقف التحدي هذا تجاه المجتمع الدولي يجب الرد عليه بأسلوب واضح لا لبس فيه.

ورفض اسرائيل الامتثال لمطلب القرار يؤكد عدم إخلاصها وسوء نيتها فيما يتعلق بالعمل الجاد من أجل تسوية سياسية، ويكذب ما تعلنه من رغبة في السلام والاستقرار طويلي المدي في المنطقة. ويعتبر وفدي أن مما يؤسف له غاية الأسف أن اتفاق عرفات - رابين، الذي كان أول خطوة هامة واختراقا تاريخيا في البحث عن سلام دائم في المنطقة، أصبح الآن ممزقا. وتقع المسؤولية عن الحالة السيئة التي بلغتها الأمور الآن بكاملها على اسرائيل التي يجب أن تتحمل نفس المسؤولية عن التوترات الحاضرة والمستقبلية في المنطقة. فمن الواضح أن التعطل الفعلي الكامل في عملية السلام ناتج عن سياسة الحكومة الاسرائيلية الحالية بالاستمرار في هدم المنازل العربية لإفساح المجال لمساكن اليهود. وهذه السياسة التي يدافع السيد نتنياهو نفسه عنها بقوة، انتقدها وأدانها العالم أجمع، بما في ذلك الحليف الرئيسي لاسرائيل. إلا أن النظام الذي يقوده الليكود تمادى في التحدي السافر لإرادة المجتمع الدولي، بما في ذلك إرادة اصدقائه ومؤيديه.

يجب على اسرائيل أن تدرك أن التهديد الذي تتصوره هو في أغلبه نتيجة لسياساتها وأعمالها هي نفسها. وهذا صحيح الآن مثلما كان صحيحا في ١٩٤٩. يجب عليها أن تتعلم نبذ العنف والتطرف والإرهاب كحل لما تسميه بمشاكلها الأمنية. والأعمال العدوانية والاستفزازية التي تغرس الكراهية بين الشعوب ليست وسائل البحث عن حلول للمشاكل. ويجب على اسرائيل أن تتجنب السياسات والأعمال العدوانية وأن تتعلم اعتماد سياسات مصممة لتؤدي الى رفاهية جيرانها بدلا من إفقارهم. ولا يمكن أن تزدهر حياة اليهود الاسرائيليين على حساب جيرانهم العرب بسلب المالكين الشرعيين حقوقهم وأراضيهم. إن ضمان أمن اسرائيل على أحسن وجه لن يتحقق بارتكاب المظالم الفادحة ضد الشعب العربي ولكن باتباع سياسة تقوم على حسن الجوار ويجب على اسرائيل أن تتحلى بالشجاعة اللازمة لتتجاوز حدود فكرتها الأنانية المنغلقة عن الأمن وتتخطى ما يسمى بمنطقها العسكري، وأن تبني بدلا من ذلك شراكة فعالة مع جيرانها الفلسطينيين وغيرهم.

إن الثقة المتبادلة التي تولدت في أعقاب اتفاقات مدريد بدأت تنهار بسبب سياسات اسرائيل. وحل الشك

والريبة محل الثقة وروح التعاون. وحلت الاعتقالات وسفك الدماء وموت الفلسطينيين محل المفاوضات الجادة بعد قرار اسرائيل من جانب واحد ببناء المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم.

ولاستمرار اسرائيل في بناء المستوطنة اليهودية في جبل أبو غنيم، في تجاهل تام لمطلب القرار دإط - ٢/١٠، آثار بعيدة المدى جدا. ومن الواضح أن القصد هو التأثير على مفاوضات الوضع النهائي التي ستقرر فيها المسائل المتعلقة بالقدس والحدود. وإن مستوطنة جبل أبو غنيم ستكمل إحاطة القدس الشرقية بالمستوطنات اليهودية. وبإقحام المزيد من المهاجرين اليهود في منطقة المستوطنة الجديدة سيتغير التكوين الديني والعرقي للقدس الشرقية تغيرا كبيرا. فالدافع النهائي لاسرائيل واضح ولا يمكن إخفاؤه. وهو تعزيز موقفها التفاوضي في محادثات الوضع النهائي بشأن القدس، وإضعاف موقف منظمة التحرير الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدع نفسه ينخدع بهذه الحركة الماكرة لتعزيز الموقف الاسرائيلي على حساب الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي يركز فيه المجتمع الدولي الآن على جبل أبو غنيم، تواصل إسرائيل بهدوء توسيع المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتجري باستمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية لتلبية حاجات الأنشطة الاستيطانية ولبناء أو توسيع الطرق التي تربط المستوطنات بإسرائيل. وبالاضافة الى سياسة الإغلاق، ومصادرة الأرض، وهدم المنازل الاجباري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتقال الفلسطينيين بدون توجيه تهم اليهم وبدون محاكمتهم، وعشرات الممارسات الأخرى، ستؤدي هذه الأنشطة بالتأكيد الى المزيد من الريبة، التي ستزيد بدورها من تعقيد ما تبقى من عملية السلام.

لقد أشار الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الى أن شركات أجنبية خاصة وأفرادا أجانب يقدمون أيضا الدعم للمستوطنات ولهياكلها الأساسية الاقتصادية. ويجب أن تتوقف فورا مشاركتهم المباشرة أو غير المباشرة في أنشطة اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفدي يدعو المجتمع الدولي الى أن يشجب بشدة هذه الأنشطة التي لا تحتمل، والتي يجب أن تتوقف على الفور.

إن نهج اسرائيل المنتظم في تهويد الجزء الفلسطيني من القدس الشرقية يستمر دونما هوادة. وبمناورة جديدة، نفذت اسرائيل تدابير لتغيير طابع القدس، ومركزها القانوني، وتكوينها الديموغرافي. واعتمدت تدابير إدارية لإبطال حقوق فلسطينيي القدس في الإقامة، كما صودرت بطاقات هويتهم. ونتيجة لذلك سيفقدون حقوقهم في الإسكان، والرعاية الصحية، وحرية الانتقال في القدس وما حولها. وتهدف هذه التدابير صراحة الى خفض عدد المقيمين العرب في القدس، مما يحول طابعها الديموغرافي لصالح اليهود.

ويحث وفدي اسرائيل بشدة، وهي دولة عضو في هذه المنظمة، على أن تتفهم تماما أهمية الوفاء بوعودها واحترام المعاهدات والاتفاقات التي دخلت طرفا فيها رسميا. ونحن ندعوها الى أن تصغي لصوت هذه الجمعية العامة، وهي المنتدى الأكبر في المنظومة الدولية، وأن تحترم، لمرة واحدة على الأقل، الإرادة التي أعرب عنها المجتمع الدولي. ويحث وفدي أعضاء المجتمع الدولي أيضا، لا سيما من لهم علاقات وثيقة مع اسرائيل ونفوذ لديها، على إسداء المشورة للحكومة الاسرائيلية لكي تتصرف بمسؤولية وحكمة فتستمر جادة في مسار عملية السلام، وتمضي قدما في مسار المصالحة الإقليمية التي نرغب فيها جميعا.

وينبغي ألا يقر المجتمع الدولي أو يؤيد ما تتبعه حكومة نتنياهو من سياسات وإجراءات استفزازية وعدائية، وألا يسمح لها بتجاهل إرادة المجتمع الدولي المعلنة دونما عقاب، وسيكون هذا هو الحال إذا اقتصر إجراء الجمعية العامة على اعتماد هذا القرار دون أعمال متابعة جادة. وإذا ما حدث ذلك مرة أخرى فسيكون استخفافا بهذه الجمعية وبالأمم المتحدة كلها يجب أن نحاسب عليه جميعا.

ولهذه الغاية، يدعو وفدي الى تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا، بما في ذلك عقد مؤتمر مبكّر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة يُعنى بتدابير إنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وإلا فإن عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة لن يكون إلا مجرد إدانة متكررة لاسرائيل التي قد تقرر، كما كان الحال في الماضي، أن تتجاهلها مرة أخرى. وسيكون ذلك بالفعل أمرا مؤسفا يعطي صورة محزنة عن أعمال هذه الجمعية. ولن يؤدي

ذلك إلا الى تشجيع اسرائيل على الاستمرار في موقفها المتعنّت، الأمر الذي لا نتوقعه بالتأكيد من هذا الاجتماع الهام اليوم.

السيد جلودين (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في نيسان/أبريل من هذه السنة، اتخذنا القرار دإط - ٢/١٠ بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وينص هذا القرار بوضوح على موقف المجتمع الدولي. وعقب اعتماده الناجح في الجمعية العامة تولّد لدينا الأمل في أن تتوقف الحكومة الاسرائيلية فورا وعلى نحو كامل عن إنشاء المستوطنات في جبل أبو غنيم. بيد أننا نعود اليوم الى هذا المكان لبحث القضية نفسها.

إن بروني دار السلام، بوصفها أحد البلدان المتبنية لذلك القرار، لا يزال موقفها ثابتا حيال هذه القضية. وإننا نؤيد الدور النشط المقترح للأمين العام للأمم المتحدة في متابعة هذا القرار والطلب إليه أن يقدم الى الجمعية العامة تقريرا وافيا عن حصيلة زيارته الى الأراضي المحتلة، وفقا للفقرة ٩ من القرار المذكور.

وفي هذا الصدد، تعتبر بروني دار السلام قرار الحكومة الاسرائيلية فرض قيود على نطاق البعثة المقترحة للمبعوث الخاص للأمين العام الى الأراضي المحتلة أمرا غير مقبول. فهذا موقف يتناقض وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولا يتفق هذا التصرف مع الاستجابة العادية من المجتمع الدولي لقرار صادر عن الأمم المتحدة. ويوضح هذا التصرف لنا جميعا هنا عدم رغبة الحكومة الاسرائيلية في التوصل الى حل شامل ودائم لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو ما نعرب عن عميق أسفنا له.

وخلال الشهور الأخيرة، استمعنا الى ادعاءات مستمرة من الحكومة الاسرائيلية بأن إنشاء المستوطنات في جبل أبو غنيم لا ينتهك الاتفاقات المبرمة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ومع ذلك، لا يمكن تحديد الوضع النهائي لمدينة القدس إلا بالمفاوضات بين الطرفين المعنيين.

ونظرا لذلك، يساور بروني دار السلام قلق بالغ من أن الأمين العام ذكر أن إنشاء المستوطنات الجديدة في جبل أبو غنيم في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، لا يزال مستمرا، بالإضافة الى الأنشطة الأخرى ذات الصلة التي تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

إن رفض اسرائيل التخلي عن أعمال التشييد يمثل بالتأكيد أكبر عامل سلبي في انهيار عملية السلام وإثارة القلاقل في الأراضي المحتلة. وترى بروني دار السلام أن أعمال التشييد هذه ستزيد من عزل القدس عن بقية الضفة الغربية. وإضافة الى ذلك، فإن سياسة الاسرائيليين المعلنة، المتمثلة في الإدماج الكامل للقدس الشرقية بوصفها جزءا من "العاصمة الأبدية" الموحدة لدولة اسرائيل، ستغلق الباب أمام ما يتوقعه الفلسطينيون بالإجماع من أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية في المستقبل. وهذا بدوره أمر غير مقبول لبروني دار السلام.

وحل هذه القضية لن يتأتى عن طريق العنف وانتهاج سياسات القمع المستمرة التي تحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه. ولهذه الغاية، نطالب الحكومة الاسرائيلية مرة ثانية بأن تقبل الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وأن تنصاع لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، فضلا عن القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. وبالتالي ندعو الحكومة الاسرائيلية الى قبول أحكام القرار بالكامل.

وفي الختام، يكرر وفدي التزام بروني دار السلام الصارم بقضية الشعب الفلسطيني وتأييده الثابت له وتضامنه معه في نضاله من أجل سلام عادل ودائم ومن أجل دولة فلسطينية مستقلة.

السيد بوعلاي (البحرين): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل الى السيد الرئيس على استئنافه أعمال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، وأن أقدم شكر بلادي للأمين العام على تقريره الهام الوارد في الوثيقة (A/ES-10/6)، كما أود أن أعبّر عن تقديري للدول الأعضاء التي دعمت الطلب العربي باستئناف أعمال هذه الدورة مما يؤكد حرص الأمم المتحدة وأعضائها على تكريس السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

هذه هي المرة الخامسة التي يعرض فيها موضوع مستوطنة جبل أبو غنيم على الأمم المتحدة والمرة الثالثة التي يطرح فيها على الجمعية العامة. ويحدث ذلك لسبب غاية في الأهمية هو رفض اسرائيل الانصياع لإرادة المجتمع الدولي عبر قرار الجمعية العامة دإط - ٢/١٠، الذي يدعوها الى التوقف عن بناء المستوطنة المذكورة. ثم

هناك سبب آخر لا يقل أهمية وهو عدم تمكن الأمين العام من إرسال مبعوث له لتنفيذ قرار الجمعية العامة المشار إليه.

من ناحية أخرى، يتضمن تقرير الأمين العام المعروض على الجمعية تفاصيل عن المراسلات التي تمت بينه وبين الحكومة الاسرائيلية والتي تتعلق بإرسال المبعوث. ونتيجة لعدد من الذرائع التي أثارتها السلطات الاسرائيلية حول مهمة المبعوث وكيفية إرساله لم يتمكن الأمين العام في النهاية من انتدابه، واضطر في كتابة تقريره الى الاعتماد على المعلومات التي في حوزته عن الموضوع بالإضافة الى مساعديه المختصين به. ومع ذلك جاء التقرير واضحا في استنتاجه وهو أن الحكومة الاسرائيلية لم تتوقف حتى الآن عن بناء مستوطنة أبو غنيم على الرغم من النداءات المتكررة الموجهة إليها من على هذا المنبر وعبر قراري الجمعية العامة الخاصين بذلك.

اعتبارا لما تقدم لم يكن غريبا علينا ولا على أعضاء الأمم المتحدة ما جاء في تقرير الأمين العام من تعنت اسرائيلي قاطع ومستمر في تجاهل قرارات الأمم المتحدة. إن استمرار اسرائيل في أنشطتها الاستيطانية بشكل عام وفي بناء المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم بشكل خاص لهو دلالة على رفض الحكومة الاسرائيلية الحالية الاستمرار في عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأتها الحكومة الاسرائيلية السابقة مع السلطات الفلسطينية، مما حكم على هذه العملية بالجمود ناهيك عن مصيرها والنتائج السلبية التي سيتمخض عنها هذا الشلل في محادثات الطرفين. وإننا في هذا الصدد لنطالب الأمم المتحدة بالعمل على إنقاذ عملية السلام هذه التي باركتها الجمعية العامة في قراراتها السابقة وذلك بالتصدي للأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية في الأرض المحتلة والوقوف بحزم أمام التعنت الاسرائيلي الذي يهدد بانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط.

جاء تأسيس منظمة الأمم المتحدة بادرة خير لتحقيق الأمن والسلام للدول الأعضاء وشعوبها ولحفظ حقوق تلك الدول وحقوق الشعوب التي تتطلع الى مستقبل زاهر ينعم بالأمن تحت مظلة هذه المنظمة الدولية. وفي هذا السياق فإن الشعب الفلسطيني الرازح تحت ظلم الاحتلال الاسرائيلي منذ سنوات طويلة ليتطلع الى اليوم الذي تنهي فيه الأمم المتحدة مأساته التي طال أمدها وتخلصه من ظلم المحتل الاسرائيلي الذي يعمل دائما على تشتيت هذا الشعب وحرمانه من الحصول على حقه في تقرير المصير وحقه في بناء دولته المستقلة وفق ميثاق الأمم المتحدة نفسها.

نحن نعلم بأن للدول الأعضاء في منظمتنا حقوقا ولكن عليها في المقابل واجبات تجاه المنظمة، وبدون قيام الدول بتلك الواجبات تقف المنظمة عاجزة عن تأدية التزاماتها تجاه تلك الدول. ومع ذلك فقد دأبت الحكومة الاسرائيلية على عدم القيام بتلك الواجبات عن طريق خرق قرارات الأمم المتحدة والتهرب من تنفيذها بشتى الطرق، وآخرها قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة اليوم، مما يعد تنكرا للإرادة الدولية.

يؤكد وفد بلادي على أهمية التزام الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة بأحكام تلك الاتفاقية، وفي الوقت ذاته يطالب اسرائيل ـ السلطة القائمة بالاحتلال ـ باحترام بنود الاتفاقية وتطبيقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن هذا المنطلق يؤيد وفد بلادي الطلب بعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية لوضع معايير محددة لتأكيد انطباق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

وفي الختام، يود وفد بلادي التأكيد على أهمية وضع حد نهائي للأنشطة الاستعمارية الاسرائيلية من قبل الجمعية العامة والعمل على منع اسرائيل من مواصلة سياساتها التوسعية في الأراضي المحتلة لما يهدد ذلك عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن هنا يطالب وفد بلادي باعتماد مشروع القرار الذي أمامنا وذلك لمنع اسرائيل من مواصلة أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمساهمة في دفع عملية السلام.

السيد دي سيلفا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أن اجتمعنا في نيسان/أبريل الماضي، ازداد تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة، مع استمرار اسرائيل دون هوادة في تطبيق سياستها الاستيطانية غير القانونية، دونما احترام للرأي الدولي. وتواصل اسرائيل بناء مستوطنات جديدة متجاهلة دعوة الجمعية العامة الى وقف هذا النشاط. ونلاحظ مع القلق وخيبة الأمل استمرار هذا الإجراء غير القانوني من قبل عضو في هذه المنظمة، منتهكا القانون الدولي ورافضا إرادة الجمعية العامة. وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/ES-10/6 يمثل شهادة دامغة على

خطورة الحالة. وتعتبر هذه الحالة أيضا تحركا من قبل اسرائيل لإجهاض تقرير حقوق الشعب الفلسطيني في الأرض التي تعود اليه شرعا، في تحد للقانون الدولي.

ونشعر بقلق عميق من أن استمرار سياسة الاستيطان هذه سيؤثر دون شك تأثيرا كبيرا في الجانبين السياسي والديمغرافي للأرض المحتلة. فمن الناحية السياسية، ستلحق الضرر بالتقدم الذي أحرزته عملية السلام وبالمفاوضات بشأن وضع القدس الشرقية في المستقبل. ومن الأهمية القصوى أن تتخلى اسرائيل عن هذه السياسة غير القانونية والخرقاء المتمثلة في انتشار مستوطنات جديدة، وهي سياسة ستترتب عليها حتما عواقب وخيمة على الشعب الفلسطيني. لذلك نحث اسرائيل على وقف بناء مستوطنات جديدة في هذه المنطقة، وعلى التعاون مع الأمين العام لتمكينه من الوفاء بالولاية التي أناطتها به هذه الجمعية.

وفيما يتصل بإيفاد الأمين العام مبعوثا له، نلاحظ أن تلك الخطوة كانت تدخل ضمن الصلاحية العامة المعطاة للأمين العام، وكانت ضرورية للأداء الصحيح والفعال للولاية الموكلة اليه. وإذا كانت اسرائيل تحترم ارادة الجمعية العامة، فإن التزامها الأول هو الوقف الفوري لإنشاء مستوطنات جديدة، وعدم الاستجارة بالجوانب الفنية.

ونحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة عملية السلام التي شرعت فيها. ولم يكن عقد دورة استثنائية طارئة محاولة للالتفاف على عملية السلام أو الاستغناء عنها، بل على العكس من ذلك، يدعم عملية السلام - لوضعها مجددا على المسار الصحيح ولحمل اسرائيل على التخلي عن سياستها التي أخرجت مفاوضات السلام عن مسارها.

إن قضية فلسطين كانت وستظل مبعث قلق عميق للمجتمع الدولي الى حين التوصل الى حل دائم لها. وإن مناقشة الجمعية لمسائل تمس الأراضي المحتلة لا يمكن وصفها بأنها مجرد محاولة غير مناسبة لتدويل حالة تدخل في نطاق الاهتمام الداخلي. وما برحت الحالة تمثل واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، ويقتضي الأمر معالجتها بجدية إذا كان للأمم المتحدة أن تتمتع بأي درجة من المصداقية.

وأود أن أؤكد مجددا دعم سري لانكا لعملية السلام ولإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

السيد عبدالله (تونس): تعود الجمعية العامة للانعقاد من جديد في إطار الدورة الاستثنائية الطارئة لتواصل النظر في موضوع الأعمال الاسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك بعد أن قدم الأمين العام تقريره حول مدى تطبيق اسرائيل لأحكام القرار دإط - ٢/١٠ بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وأود بداية أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة للجهود القيمة التي بذلها لتقديم هذا التقرير في الموعد المحدد وتضمينه معلومات مدققة وتقييما شاملا للوضع في القدس وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد جاء تقرير الأمين العام مليئا بالدلائل الإضافية على الأعمال والممارسات الإسرائيلية غير القانونية خاصة في مجال الاستعمار الاستيطاني في القدس وغيرها مبينا ما لها من آثار وإفرازات لا على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب بل على مسيرة السلام برمتها.

ويتطرق تقرير الأمين العام إلى العراقيل والشروط والتضييقات المختلفة، كما ونوعا، تلك التي وضعتها السلطات الإسرائيلية في طريق إنجاز مشروع ايفاد مبعوث للأمين العام إلى إسرائيل وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بغرض تقصي الحقائق وجمع المعلومات الضرورية لوضع التقرير المطلوب من قبل الجمعية العامة وقد أدت مناورات إسرائيل إلى إلغاء البعثة المقررة إلى المنطقة.

يتضح من تقرير الأمين العام أنه إلى حد تاريخ ٢٠ حزيران/يونيه المنصرم، لم تتخل إسرائيل عن بناء المستعمرة الجديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية، كما واصلت إسرائيل وبلا هوادة في كافة الأراضي المحتلة الأخرى الأنشطة المتعلقة بالمستعمرات القائمة وبناء الطرقات الجانبية ومصادرة الأراضي المتاخمة للمستعمرات وغيرها. ويبرز التقرير الخطورة البالغة التي تنطوي عليها مستعمرة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية لأسباب عديدة، سياسية وجغرافية وديموغرافية واقتصادية تناولها التقرير بالتفصيل، هذا إلى جانب الإنعكاسات السلبية التي خلفها بناء المستعمرة على عملية السلام وعلى ثقة الشعب الفلسطيني فيها.

ويبرز تقرير الأمين العام، من جهة أخرى، أنه سواء من خلال تصريحات علنية أو من خلال المضي قدما في بناء مستعمرة جبل أبو غنيم ميدانيا، فإن رئيس الوزراء الاسرائيلي وممثلين آخرين لحكومته يواصلون رفض أحكام قرار الجمعية العامة الذي يطالب صراحة بالوقف الفوري لبناء تلك المستعمرة.

وقد رد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفي الضفة الغربية بالتظاهر والاحتجاج لمدة شهرين مصطدما بالقوات الإسرائيلية التي أوقعت في صفوفه مئات من الضحايا بين قتلى وجرحى. وقد تواصل خلال تلك الفترة الدعم الخارجي للمستعمرات ولهياكلها الاقتصادية من قبل مؤسسات أجنبية ومن خواص ويذكر التقرير أمثلة عن هذا الدعم.

ويفيد التقرير كذلك بأن إسرائيل تواصل تطبيق إجراءات أخرى غير قانونية في القدس الشريف، تهدف إلى تغيير طابع المدينة ومركزها القانوني وتركيبتها الديموغرافية بما في ذلك عدد من التدابير الإدارية والقانونية الرامية إلى معاملة سكان القدس العرب الفلسطينيين "كمهاجرين وافدين" خاضعين لضوابط هجرة تمييزية بدعوى أن هؤلاء السكان قد نقلوا مراكز حياتهم إلى خارج إسرائيل، بما يؤدي إلى حرمانهم من الحقوق والخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها. هذه الممارسات التعسفية التي تستهدف الحضور العربي في القدس تتهدد ما بين ٦٠ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ مواطن عربي فلسطيني في القدس الشرقية.

لا تزال قائمة إخلالات إسرائيل بواجباتها طويلة، فقد أمعنت الحكومة الإسرائيلية كما يشهد عليه تقرير الأمين العام في رفض قبول واجب التطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، في حين أن جميع الأطراف المتعاقدة الأخرى وكذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية متفقة في الرأي على أن الاتفاقية واجبة التطبيق قانونيا على الأراضي المحتلة.

ولا يقل عن كل ما سبق خطورة ما تعمد إليه إسرائيلي من إصرار على المساس بمبدأ السلامة الإقليمية للأراضي الفلسطينية، ذلك المبدأ الذي أقرته اتفاقية أوسلو، إذ تلجأ إلى تقييد حركة الأشخاص والسلع بين مختلف مناطق الضفة الغربية من ناحية وبين القدس وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية أخرى ممعنة بذلك في سياسة الإغلاق والعزل التام للأراضي المحتلة التي تمارسها منذ آذار/مارس ١٩٩٣.

إن التقرير يعج بعديد الأمثلة الأخرى من ممارسات إسرائيل وإجراءاتها التي تمثل خرقا للقانون الدولي وتثير التوترات وتعرض للخطر عملية السلام وتنتهك حقوق الشعب الفلسطيني، ومن بين تلك الممارسات الاعتقالات الاعتباطية للفلسطينيين بدون تهم محددة وبدون محاكمة وتعذيبهم في السجون والمعتقلات وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، إلى جانب هدم منازل الفلسطينيين وتهجير السكان وغير ذلك.

من الواضح أن إسرائيل لم تطبق أي إجراء مما طالبتها به الجمعية العامة في قرارها يوم ٢٥ نيسان/أبريل الماضي وخاصة إيقاف بناء مستعمرة جبل أبو غنيم والكف عن نشاطات الاستعمار الاستيطاني في باقي الأراضي المحتلة، ومنذ صدور تقرير الأمين العام لما يزيد عن الأسبوعين لم تأت الأنباء بما يفيد عكس ذلك. كما أن من الواضح أن إسرائيل لا تبدي أية نية ولا أي استعداد للكف عن أعمالها غير القانونية في بناء المستعمرات الاستيطانية وهي بذلك تمعن في صلفها وتعنتها وتحديها لإرادة المجتمع الدولي.

إن الحل الدائم والشامل والعادل للقضية الفلسطينية يكمن في العزوف عن هذه الممارسات واحترام التعهدات التعاقدية والتحلي بالجدية والصدق وحسن النية في المفاوضات الرامية إلى إحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ولا يمكن للمجموعة الدولية أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام استمرار انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وتجاهلها للالتزامات التي تفرضها عليها عضويتها في الأمم المتحدة وتطبيق قانون الغاب دون أي رادع.

إن مصداقية الأمم المتحدة في المحك والرأي العام العالمي بالمرصاد للحكم على مدى جدية تعامل المنظمة مع هذه القضية العادلة مقارنة بغيرها من المشاكل الدولية فإسرائيل لا تتمتع بالحصانة حتى تبقى وحدها فوق القانون ولا بد أن يسري عليها ما يسري على غيرها من الدول الأعضاء تطبيقا لمبادئ الميثاق وأحكامه.

إننا ندعو تجمعكم الموقر للانتصار للحق والعمل بالحزم المطلوب في سبيل حمل الحكومة الإسرائيلية على

الاقلاع عن سياساتها الحالية واستئناف العملية السلمية بروح ايجابية تحقيقا للأهداف المرسومة لها في أوسلو وتطبيقا لقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) على كافة المسارات.

لقد آن للشعب الفلسطيني أن ينعم بالحرية والسلم في وطنه وآن للحكومة الإسرائيلية الحالية أن تفهم أن لا تعايش ولا استقرار بدون الاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وإن على راعيي عملية السلام مسؤولية تاريخية عظمى في تفادي انتكاس خطير للجهود السلمية وبذل أقصى الجهود لدفعها نحو تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط تطبيقا للشرعية الدولية واستجابة لطموحات شعوبها المشروعة.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالكامل هذا الاستئناف للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في البند المعنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة". إلا أن مما يدعو للأسف أن تضطر الدول الأعضاء إلى أن تجتمع مرة أخرى للنظر في نفس المسألة خلال أقل من ثلاثة أشهر.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، لم تتخل الحكومة الإسرائيلية عن بناء المستوطنات الجديدة، بل والأسوأ من ذلك، لم تتخل عن توسيع المستوطنات الموجودة، ومصادرة الأراضي المجاورة للمستوطنات، وبناء الطرق الجانبية في القدس الشرقية وغيرها من الأراضي المحتلة، حتى بعد اعتماد القرار دإط-٢/١٠، في ٢٥ نيسان/أبريل من هذا العام وهذه المخالفة المتعمدة للقرار من جانب الحكومة الإسرائيلية تثير خيبة الأمل والاحباط لدى المجتمع الدولي، الذي يرغب في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط.

فكيف، إذن، لم يتحقق تقدم ملموس بشأن مسألة الشرق الأوسط بالرغم من كل الجهود الدولية؟ والسبب، قبل كل شيء، هو سياسة الاحتلال التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية. فهذه الحكومة ترمي إلى تغيير التركيبة الديموغرافية والمركز القانوني للقدس الشرقية لتحقيق الاحتلال الأبدي للقدس الشرقية بجلب اليهود للاستيطان فيها.

وتعود الحالة المتوترة في الشرق الأوسط أيضا إلى فشل السلطات الاسرائيلية المحتلة في الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتنتهك الحكومة الإسرائيلية الآن بشدة أهم الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وبخاصة حقوقه في البقاء والحرية.

وينبغي أن نتعامل مع قضية الشرق الأوسط بفهم صحيح للكفاح من أجل تقرير المصير، وللأعمال الارهابية. ويصح القول أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام ما دامت الأراضي محتلة، وأنه حيثما كان هناك قمع فلا بد أن تكون هناك مقاومة.

إنه حق مقدس للشعب الفلسطيني أن يناضل من أجل استقلاله وحريته في الأرض المحتلة. ونضال الشعب الفلسطيني من أجل البقاء وتقرير المصير ليس إرهابا. ولذلك فإنه لمن قبيل الاستهزاء بميثاق الأمم المتحدة

وإعلان تقرير المصير أن تصف السلطات الإسرائيلية مقاومة الشعب الفلسطيني بأنها إرهاب.

وينبغي أن تحل مشكلة الشرق الأوسط بصورة عادلة وشاملة على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. وتحقيقا لهذه الغاية يجب على السلطات الإسرائيلية، قبل كل شيء، أن تكف عن سياسة الاحتلال، وأن توقف دون مزيد من التأخير بناء المستوطنة الجديدة وأن تسحب قواتها من الأرض الفلسطينية المحتلة وأراضي الدول العربية الأخرى، وفقا للمطلب العادل الذي يطالب به المجتمع الدولي.

وينبغي للسلطات الإسرائيلية، القوة الممارسة للاحتلال، أن تفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فتكف عن خلق العراقيل أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، وتنفذ اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠